حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٩ (عدد يناير – مارس ٢٠٢١)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

النوع الإجتماعي والتنمية
"دراسة ميدانية على عينة من المنظمات النسائية بالقليوبية "

هالة منصور*

استاذ علم الاجتماع – قسم العلوم التأسيسية – المعهد العالي للخدمة الإجتماعية- جامعة بنها- مصر
halamansor@hotmail.com

المستخلص

سعت الدراسة الراهنة للبحث مفهوم النوع الذي يتجاوز الفجوة بين العام والخاص فعادة ما تقلل المرأة من قيمة عملها العام بسبب الأسرة أو العكس إهمال الأسرة بسبب العمل العام. بعبارة أخرى خلق نوع من التوازن بين الخاص الذي ينطلق من دور المرأة في الأسرة وبين العام الذي ينطلق من دورها في انتاج السلعة او في المجتمع. وقد جاء طرح المصطلح كأداة لتحليل العلاقات و الأدوار له ميزة أكثر من عبارة (المرأة والتنمية) المستخدمة أحياناً. فهو تعبير لا يرتكز علي النساء كمجموعة مقفولة، وإنما يركز علي علاقات وأدوار واحتياجات كل من المرأة والرجل، ومشاركة الطرفين لتحقيق التغييرات المطلوبة وعلي رأسها تحقيق التنمية.

وانطلقت الدراسة من تساؤل رئيس مؤداه هل هناك فجوات نوعية بين المرأة والرجل كما تعكسها مؤشرات الاستثمارات والصناعات والأنشطة المختلفة وفقا للبيانات المتاحة حول هذه الأنشطة في محافظة القليوبية؟ وماطبيعة الأدوار التي قد تعيق المرأة عن تحقيق التنمية في ظل الثقافة الجندرية؟

وقد استخدمت الدراسة استطلاع الرأي بأسلوب المسح الاجتماعي بالعينة من خلال استخدام صحيفة استبيان طبقت علي عينة قوامها (٣٠٠) مفردة كما تضمنت صحيفة الإستبيان (٢٣) وقد استخدمت الدراسة استمارة استبار للمستفيدين عينة الدراسة من قطاعات العمل الحكومي و الملاحظة بالمشاركة. كما شرعت الدراسة لاستخدام المنهج المقارن لقراءة الفروقات النوعية في قطاعات الأعما المختلفة وإلى مدى تمثل هذه الفروق الثقافة الجندرية في المجتمع المصري.

تمثلت أهم نتائج الدراسة في ضرورة أن تصبح تنمية المرأة بمفهومها الشامل هي المنطق السائد والمقبول، خاصة في المجتمعات التي تسعي إلي تحقيق أقصي مستوي ممكن من النمو المتوازن الشامل، فالمرأة هنا هي وسيلة أساسية من وسائل التنمية وترسا هاما في تروس حركتها، وبالتالي فعمليات التنمية هنا تستهدف قدراتها الفكرية والإنسانية والبدنية، كما أنها تستهدف وجودها المادي والاجتماعي.

تعاظم الاهتمام بالمرأة سواء علي المستوي الدولي أو الإقليمي أو المحلي، وهو ما تبدي في أنشطة وأدبيات الأمم المتحدة وما يتفرع عنها من مؤسسات، وهي الأنشطة والأدبيات التي جعلت من تحسين وضع المرأة في العالم هدفا لها الأمر الذي إنعكس علي المستوي المحلي في آليات كثيرة كالاهتمام بانشاء المنظان النسوية والمجالس الحقوقية.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢١.

مقدمة:

يعد وضع المرأة في أي مجتمع من أحد المعايير الأساسية لقياس درجة تقدمه، لأنه لايتصور أن يتقدم مجتمع في عصرنا الحالي بخطى منتظمة مخلفا وراءه النصف من أفراده في حالة تخلف، لأن المرأة تعيش في أنعزال عن الرجل حيث يتراءى الرجال بشكل يميز وضعهم تمييزا جذريا عن وضع المرأة بل إن المرأة تشارك الرجل حياته قبل مولده كأم وكشريك حياة، ثم كابنة ولذلك فإن تخلفها لابد أن ينعكس أثرة مباشرة على تفكير الرجل ومسلكة، ويتشكل بالتالي واحدا من أهم العوائق الحضارية التي تعرقل التنمية. وتؤكد تلك المعاني خبرات وتاريخ الحضارات المختلفة والأمثلة على هذا كثيرة من التاريخ الماضي.

وبشكل أكثر تحديدا يمكننا القول بأن قضية النوع قد احتلت حيزاً واسعاً نتيجة لإنعكاس المعاناة الواقعة علي المرأة والتي تتمثل في التمييز المجحف وحرمانها من المساهمة الفاعلة في عملية التنمية، ومن ثم تحجيم الجهود المبذولة في مشاركة المرأة للنهوض بالمجتمع وتحقيق الرفاهية.

يحاول مفهوم النوع أن يسد الفجوة بين العام والخاص فعادة ما تقلل المرأة من قيمة عملها العام بسبب الأسرة أو العكس إهمال الأسرة بسبب العمل العام. بعبارة أخرى خلق نوع من التوازن بين الخاص الذي ينطلق من دور المرأة في الأسرة وبين العام الذي ينطلق من دورها في انتاج السلعة او في المجتمع.

فإستخدام كلمة النوع كأداة لتحليل العلاقات و الأدوار له ميزة أكثر من عبارة (المرأة والتنمية) المستخدمة أحياناً. فهو تعبير لا يرتكز علي النساء كمجموعة مقفولة، وإنما يركز علي علاقات و أدوار واحتياجات كل من المرأة والرجل، ومشاركة الطرفين لتحقيق التغييرات المطلوبة وعلي رأسها تحقيق التنمية.

وبإلقاء نظرة على معظم الأدبيات والتقارير الخاصة بالنساء نجد أن جميعا تذهب إلى أن " المرأة تمثل نصف المجتمع الكوني ولذلك لا يمكن لأي مجتمع ان يتقدم ويتطور ونصفه عاطل او معطل او ضعيف". فالمرأة نصف العنصر البشري لهذا الكون (المعمورة)، ونصف الموارد البشرية لأي مجتمع، مما يصعب تهميشها او تهميش دورها في مجتمع يسعى لمواكبة متطلبات الحياة المعاصرة ومستحقات القرن الجديد.

كما وان تعدد مسؤولياتها، في البيت والعمل والمجتمع يعطيها معرفة واسعة، وفريدة في حمل امانة المسؤولية، مما يؤهلها على التأثير بقوة على مجريات الحياة بشقيها العامة والخاصة، وفي القطاعات المختلفة.

إن ما يهمنا هنا هو إبراز دور المرأة المصرية ونشاطها، لأنه على الرغم من أم كثير من المجالات تشمل المرأة ضمن الفئات لامستفيدة مثل رعاية الأسرة والطفولة والمساعدات الاجتماعية، والشيخوخه، إلا أن عديم التخصيص الواضح للمجالات الخاصة بالمرأة، يعتبر مؤشرا عن عدم وعي واضعي السياسيات الاجتماعية بأهمية التعامل الواضح، والصريح مع المرأة كمكون أساسي في الخطط هذا ما يدعو لأهمية إدخال المرأة في استراتجيات وخطط التنمية إذا كان الهدف هو تحقيق التنمية الشاملة كما نهتم في هذه الدراسة بمساهمة المرأة في الجمعيات الأهلية ودور المنظمات الأهلية التي تتبنى قضية النوع الاجتماعي.

وإذا نظرنا إلى الواقع الاجتماعي للمرأة المصرية نجد أنه يشير إلى بعدين أساسيين **البعد الأول** وهو الوضع الاجتماعي لها والذي يتحدد بفرص الحياة المتاحة أمامها لإعدادها

اجتماعيا وتعليما وصحيا وثقافيا وذهنيا للتعامل مع هذا الواقع والتفاعل معه بالإضافة إلى فرص مشاركتها الاجتماعية على الأصعدة المختلفة للتنمية الاجتماعية، وما يرتبط بهذا الأعداد وتلك المشاركة من علاقات وتفاعلات، وهي علاقات تتحدد بتفاعلات العناصر المختلفة، ذلك أن بنى العلاقات والتفاعلات بين تلك العناصر تستمر في تأثيراتها بقوة على كافة المفاهيم والتصورات والأفكار والخطط التنموية مهما كانت قوتها وقدرتها.

أما **البعد الثاني** فيشير إلى إدراك المرأة لذاتها وللآخرين حولها بالإضافة إلى رؤية هؤلاء الآخرين لها وتصوراتهم عنها. وهي الرؤية والتصورات التي تؤثر بدرجة كبيرة على مشاركتها وتمكينها في ظل البعد الأول وما يحفل به من أوضاع متداخلة ومتشابكة ومتفاعلة أيضا.

حيث تتوقف فعالية المرأة وقدرتها على المشاركة على ظروف الواقع الذي تعيش فيه من ناحية واهتماماتها الخاصة وثقافتها ووعيها وقدرتها الذاتية على المشاركة من ناحية أخرى(١).

فوضع المرأة في أي مجتمع له أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتداخلة، والتي تجعل النظر إليه بعيدا عن الإطار الاجتماعي الاقتصادي لذلك المجتمع نوعا من الضلال الذي لن يقود إلا إلى الخطأ في الصياغة والتفسير والتحليل ويقودنا في أفضل الأحوال إلى مجموعة من النصائح والوصايا والشعارات والأحكام الجوفاء التي لن تفيد ولن تغير أو تطور شيئ.

هذا وتود الباحثة أن تؤكد من خلال الدراسة الراهنة أن تلك البيانات والمؤشرات الإحصائية لا يكتمل فهمها وإدراكها وإيضاح مدلولاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية إلا من خلال التتبع التاريخي لها في ظل التفسير البنائي المرتبط بها.

أولا: إشكالية الدراسة

إن عملية إدماج المرأة في التنمية ارتبطت منذ فترة الثمانينيات بعملية التنمية المتواصلة Sustainabie Development والتي ارتكزت على منهج النوع والتنمية (GAD) بهدف تحقيق العدالة والتمكين لجميع فئات المجتمع رجالا ونساء، بدلا من الكفاءة التي كانت محور التركيز في نهج (المرأة في التنمية) والتي كانت برامجه بمعزل عن الإطار العام للاحتياجات النوعية. وقد ارتبط هذا المنهج بتوصيات المؤتمر الثالث للمرأة في نيروبي الذي عقد عام ١٩٨٥ والذي اعتبر المرأة جزء لا يتجزأ من جميع استراتيجيات التنمية (٢).

وعلى الرغم من حداثة مصطلح (Gender) فان منهجه و رؤيته الجديدة لتفسير تعدد أشكال القمع والاضطهاد في العلاقات الاجتماعية بأسلوب مختلف عن المقولات التي سبقتها في إطار الإيديولوجيات الشائعة جعله وخلال فترة وجيزة حركة اجتماعية تكتسب قوة متعاظمة على الصعيدين المعرفي و العملي، فالجندر كمصطلح معرفي وحركة اجتماعية انبثقت كضرورة تاريخية فرضتها المتغيرات الكبرى على الصعيد العالمي وبالأخص في إطار ثقافة العولمة، تلك الثقافة التي كان لها الدور الكبير في ظهور الجندر كإيديولوجية حداثوية وان كانت الأهداف التي تدعو إليها تُعتبر قديمة قدم الصراعات الاجتماعية والطبقية في كافة المجتمعات وفي مختلف العصور.وتشير الأدبيات إلى أن مصطلح جندر "النوع الاجتماعي" استخدم لأول مرة من قبل "آن أوكلي" في سبعينيات القرن الماضي، وكاتجاه عام فإن المصطلح يشير إلى التفرقة بين الذكر والأنثى على أساس الدور الاجتماعي لكل منهما تأثراً بالقيم السائدة، وذلك لوصف خصائص الرجال والنساء المحددة اجتماعياً في مقابل تلك الخصائص المحددة بيولوجياً (٣) ولتوضيح الصورة فانه من

الضرورة الإشارة إلى الاختلاف بين الجنس والجندر فالجنس Sex يمثل مفهوما بيولوجيا أما الجندر Gender فانه يمثل مفهوما اجتماعيا، (الجنس) Sex يتميز بحد ادني من العوامل البيولوجية التي تجعلنا نميز جسدا معينا باعتباره جسد امرأة أو جسد رجل. أما الجندر Gender فهو النظرة الاجتماعية والسيكولوجية للاختلاف الجنسي تلك النظرة المكتسبة ثقافيا واجتماعيا والتي يتم من خلال التدريب على إدراك الأدوار وطبيعة توزيعها وفقا لمحددات اجتماعية وثقافية. كما أن ربط الجندر بالاختلافات البيولوجية من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه يشكل تفسير أحادي الجانب لذا فان الكثير من الباحثات في الشؤون النسوية وجدن إن ربط الاضطهاد بالخصائص البيولوجية الثابتة ينطوي علي التضليل [٤] ولهذا قضين سنوات يبحثن عن نظرية لأصول هوية الجندر وربطها بعواملها السايكومعرفية، السايكوتحليلية، السوسيولوجية و الاقتصادية.إذن نلاحظ اتفاقا علي الفارق بين الجنس والجندر، والحاجة إلي دراسة الأنوثة والذكورة، ولكن هناك جدل فكري محتدم حول بنية الجندر والطريقة التي ينبغي بها استخدامه من جانب الباحثين والنقاد.

فالجندر في المنظور الاجتماعي هو أداة لتحليل علاقات وأدوار كل من الجنسين والصفات الاجتماعية التي تميز بينهما على مستوى الأدوار والمكانات، وتنظيم تلك الأدوار بما يتيح لها (المرأة) المشاركة في الحياة العامة وصنع القرار[٥].

والجندر يهدف إلى طرح موضوع العلاقة بين الجنسين على مستوى المكانات والأدوار الاجتماعية بموضوعية علمية تهدف إلى تجاوز التمييز خاصة وقد دللت الدراسات والبحوث على أن إقصاء المرأة عن الإسهام بدور اجتماعي مماثل للرجل في تنمية المجتمع وتقدمه له تأثير سلبي على المرأة كنصف المجتمع الإنساني وعلى مستوى نجاح خطط التنمية، فالأخذ بمرجعية الجندر في التعامل مع حقوق الجنسين يسهم في تجاوز إشكالية التنمية في بلداننا العربية المتمثلة في إقصاء المرأة بنسبة كبيرة، وفي هذا الإطار يؤكد تقريراً التنمية الإنسانية العربية وعلى أن التنمية التي لا تسهم فيها ولا تستفيد منها النساء تنمية خطرة وغير مجدية[٦].

ومفهوم الجندر بهذا المعنى يأخذ في الاعتبار علاقة الرجل والمرأة وليس المرأة فقط، وعلاقة كلا الجنسين بالمجتمع، وبالتالي يؤسس لثقافة حقوقية مجتمعية عامة، وتلك الثقافة الحقوقية التي تهدف إلى تشييد بناء له بعد استراتيجي يحقق تجاوز الأدوار الحالية للمرأة والرجل بغية ترقيتها والوصول إلى أقصى عدالة وإنصاف ممكنين بين النساء والرجال[٧]، وتتضمن هذه الاحتياجات في المدى الاستراتيجي البعيد: أمن المرأة الشخصي وحمايتها من العنف، وإزالة جميع أشكال التمييز في جوانب الحياة الاقتصادية، السياسية والثقافية بالمعنى الشامل، وتقليص أعباء العمل المنزلي الملقاة على كاهل المرأة، والتقسيم العادل في مجالات العمل والتعليم وغيرها.

حيث أشارت العديد من الدراسات إلى إن المكانة غير المتميزة للنساء في سوق العمل هي انعكاس للنظام الأبوي والموروث الثقافي الذي يدعو لفكره المكانة الثانوية للنساء في المجتمع والأسرة، ففي كل المجتمعات ينظر إلى العمل المنزلي ورعاية الأطفال على أنه المسئولية الرئيسية للنساء، في حين أن كسب الرزق والأعمال المهنية العليا هي مسئولية الرجال. تلك الأفكار تفسر لنا أيضا أسباب تدني أوضاع المرأة التعليمية والثقافية والعملية في إطار الثقافة الذكورية هذه، ويتفق ذلك مع رأي وليام جود Goode.W حيث أكد أنه لا يوجد أي نظام أسري يحقق مساواة كاملة للنساء، ومن المحتمل ألا يتحقق ذلك في أي نظام مستقبلا ما دام هناك الكثير من العمل المنزلي ورعاية الأطفال الذي ينظر إليه على أنه عمل نسائي [٨].

ويقوم التحليل الذي أكده (Anker) على أن هناك نوعا من الإتساق بين الأفكار السائدة المتعلقة بالنوع حول مهنة ما، والأفكار السائدة حول طبيعة الإناث، وفي يحث سوسيولوجيا العمل المنزلي الذي قامت به آن أوكلي في إنجلترا والتي ساقت من خلاله بعض الدلائل على صحة أراء أنكر حيث انتهى البحث إلى أن أعداد المرأة لتكون ربة بيت يختلط مع تنشئتها بالدور الأنثوي بالمعني الواسع [٩].

كما أكدت **شانيتز** Janets Chafetz أن درجة تكافؤ النوع تكون أكثر حينما تتمكن النساء من التميز في إنتاج أشياء ذات قيمة عالية في مجتمعاتهن وحينما لا يمكن بسهولة الإستغناء عنهن أو عن عملهن أو إستبدالهن بالرجال[١٠].فالأدوار الاجتماعية التي يناط بها كل من الرجل والمرأة تتحدد تبعاً للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية القابلة للتغير من بيئة لأخرى ومن حقبة زمنية لحقبة تالية، كما أن تأثيرات تلك العوامل تتغلغل في بنيان الطفل الفكري وتشكل ثقافته تدريجياً مرتبطة بمراحل نموه، وفي ظل متغيرات كهذه تشهد المجتمعات المعاصرة تمييزا وعدم تكافؤ ومساواة في أداء الأدوار الاجتماعية بين الرجل والمرأة مما يقصي المرأة ويحصرها في نطاق محدود من الأدوار الاجتماعية مقارنة بالكثير المتاح للرجل.

وبالتالي فإن توظيف منظور النوع الاجتماعي (الجندر) يشكل حاجة قصوى لتأصيل ثقافة حقوقية تتجاوز التمييز في الأدوار الاجتماعية بين الجنسين وتساوي بينهما في المشاركة في التنمية وفي الاستفادة من برامجها، وفي الحقيقة إذا نظرنا إلى شيوع هذا المفهوم نجد أنه ارتبط بدرجة كبيرة بثقافة العولمة، حيث شهدت الساحة العالمية والمحلية حوارا ساخنا حول قضايا النوع كان أكثرها إثارة ما يتعلق بالتمييز والعنصرية والفوارق النوعية، وقضايا تهميش المرأة، فداخل منظمة العمل الدولية تزايد الاهتمام بقضايا النوع، في إطار إعلان المنظمة للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، إذ يمثل هذا المحور واحدا من المجالات الأربعة الأساسية في ذلك الإعلان [١١].

وفي بكين خلص المؤتمر العالمي للمرأة على أنه على الرغم من التطور الذي تم تحقيقه على مستوى المساواة بين الجنسين. إلا أن الطريق لا يزال طويلا. ولا تزال المرأة بعيدة عن المساواة الحقيقية. كما تؤكد تقارير التنمية العالمية والمحلية إلى عدد من الاحتياطيات لتفعيل دور المرأة، أهمها إزالة الفوارق النوعية بين الرجل والمرأة.

كما ظهر استخدام مصطلح (Gender) في المواثيق الدولية، اعتباراً من مؤتمر السكان الذي عقد بالقاهرة عام ١٩٩٤ وكذلك في مؤتمر بكين للسكان عام ١٩٩٥، اذ لم يصل المعنى المقصود منه الى كثير من الدول، الامر الذي جعل مؤتمر بكين، يركز على هذا المصطلح بشكل مكثف، باعتباره اساس الدعوة الى الغاء جميع الفوارق التي من شأنها ان تنتقص من حقوق المرأة او تلك التي تعطي الرجل حقوقاً اكثر من المرأة، في الوقت ذاته، طرح المؤتمر فكرة المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالحصول على الحقوق وممارسة الادوار الوظيفية داخل المجتمع.

وقد أدى استخدام مفهوم (الجندر Gender) كما طرحته «سيمون دوبوفوار» قام على عدم التمييز الجنساني بين الرجل والمرأة وعلى تماثلهما ومساواتهما الكاملة. حيث كانت المرأة في هذا الاتجاه كائن كالرجل لا تختلف عنه إلا بالتربية الاجتماعية التي جعلتها تتصرف كالنساء وتشعر مثلهن، حيث حاولت سيمون دوبوفوار التمييز بين الفرق بين النسائي كمصطلح اجتماعي نوعي والأنثوي كمصطلح بيولوجي والنسوي مصطلح ثقافي، محاولة إبراز الاختلاف بين الحقيقة البيولوجية لكل من الذكر والأنثى والحقيقة الاجتماعية الطارئة باعتبارهما رجلاً وامرأة، ومن هنا ساهم هذا الرأي في خلق مفهوم الجندر (النوع الاجتماعي) الذي كانت دو بوفوار من أهم المنظرات له. الأمر الذي أثر بدرجة كبيرة على

جيل كامل من المشتغلات بشأن المرأة في الغرب في الأربعينيات وحتى السبعينيات من القرن الماضي.

وتتصل الفكرة الرئيسية في هذا الاتجاه ، بعملية التنشئة الاجتماعية والمؤسسات القائمة عليها كالأسرة والنظام التعليمي والإعلام، فمن خلال التنشئة الاجتماعية يؤدي الأفراد نمطا معينا من السلوك والأدوار دون وعي، بحيث يصبح هذا السلوك مكملاً لهويتهم، إذ يتعلم الذكور التنافس، والنظرة المادية إلى العالم، والبعد عن العاطفة، أما الإناث فيتعلمن الخضوع والطاعة والتعبير عن مشاعرهن، وبهذا تصبح الأدوار النوعية Sex Roles أساس نظام المكانة الذي يضع النساء في وضع متدني ،حيث يميز الاتجاه الانجلو – أمريكي في النسوية بين (الجنس ، النوع) على اعتبار أن الجنس مسألة بيولوجية والنوع (مثل الأنوثة) تصور اجتماعي.

كانت (آن واوكلي) من أول من قال بأن النوع لا يتوقف على الجوانب البيولوجية ، فالجنس ينبغ من الحقائق التشريحية أما النوع فيكتسب من خلال عملية التأثر والتأثير الثقافي، التي تحدد الأدوار النوعية ،وتكسبها وجودها، وعلى الرغم من أن هذه الأدوار النوعية متأصلة في الثقافة، إلا أن النسويين الليبراليين يرون إمكانية تغييرها جميعاً ما دامت من صنع البشر، وذلك من خلال عملية تدريب اجتماعي يتلقاه الذكور والإناث منذ طفولتهم، وأيضاً من خلال تحدي الأدوار النمطية التي من شأنها استمرار التحيز ضد المرأة [١٢].

وقد استندت هذه الأفكار على فكرة الدور الاجتماعي Social Role كما صاغها تالكوت بارسونز حينما أكد أن الدور هو أساس التفاعل الاجتماعي، وأنه يخضع لقواعد يمليها تداخل الأنساق الأربع (نسق الشخصية، والنسق الثقافي، والاجتماعي، والنسق البيئي) وليست وليدة لنسق واحد، فكأن الأنساق تتداخل وتتفاعل أيضا في شكل حيوي من خلال الفعل الاجتماعي، وأن هذا التفاعل يتم في ضوء قواعد مسبقة تضعها الثقافة التي تلعب دورها في تحديد الأدوار، بل أن بارسونز قد أكد أن عناصر الدور تتركز في العناصر المعيارية التي تحكم مشاركة الأشخاص بوصفهم أفراداً في موقف كلي، والموقف الكلي هو الثقافة المعيارية التي تحدد القيم والمعايير والتوجهات الهادفة والتي تنظم الأدوار.

إذ أن معالجة دي بوفوار لمفهوم المرأة – كما تشكله الثقافة باعتبارها أخر – هي التي أرست دعائم معظم الأعمال النظرية التي ظهرت في السبعينيات فكان ما كتبته أن المرأة لا تولد إمراة، بل تصبح امرأة وأن ليس ثمة قدر بيولوجي أو نفسي أو اقتصادي يتفرد بتحديد شخصية المرأة كأنثى في المجتمع. ولكن الحضارة في مجملها هي التي تصنع ذلك المخلوق، وتقول سيمون بوفوار أن مفتاح قمع المرأة يكمن في التشكيل الثقافي لها كأخر، أى أن فئة الأخر جوهرية في صوغ الذات الإنسانية بكاملها في مقابل الأخر ، ومن هنا تخلص دي بفوار إلى الجمع بين التفاؤل والنصح ، فتقول أن المصلحة الذاتية الاقتصادية أدت بالرجل أن يعطي المرأة الفرصة للتحرر الاقتصادي والاجتماعي الجزئي. والآن على المرأة أن تنتهز الفرصة لتحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية الكاملة مثل الرجل كي تصبح أخر بالنسبة له بقدر ما هو أخر بالنسبة لها، وتشترك صاحبات هذه النظريات جميعا في إطار النسوية الليبرالية في نظرتهن إلى الثقافة باعتبارها أمراً سياسياً، وباعتبار أن الصور والمعاني والرؤى الثقافية تعمل على تعريف معنى المرأة والسيطرة عليها، كما يشتركن في موقف يجمع بين محاولة وضع الرؤى الثقافية في سياقاتها الاجتماعية والاقتصادية الأوسع في إطار تاريخي وثقافي عريض بالإضافة تأكيدهن على أن التغير يكمن داخل الهياكل الاجتماعية والسياسية القائمة [١٣].

ثانيا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الراهنة إلي مجموعة من النقاط من أهمها :

- رصد الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في محافظة القليوبية كما تعكسه مؤشرات البيانات المتاحة بمصادرها المتنوعة وبأبعادها المتكاملة اقتصادية – اجتماعية – سياسية – تعليمية – صحية....الخ.
- محاولة قياس الفجوة النوعية بين الإناث والذكور علي مستوي محافظة القليوبية وجمهورية مصر العربية وفقا للمؤشرات الرقمية للتعرف علي حجم تلك التفاوتات واتجاهاتها كما وكيفا.
- تحديد احتياجات المرأة علي مستوى محافظة القليوبية وترتيب أولويات مواجهه تلك الاحتياجات في ضوء البيانات والمؤشرات المتاحة، وفي ضوء الإمكانات والتحديات المتنامية لتحقيق التوازن بين كافة شرائح المرأة (العمرية – الثقافية – الاجتماعية – التعليمية...الخ) وأيضا علي مستوى كافة قرى ومدن المحافظة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوجيه الاهتمام لأكثر الفئات احتياجا لتحقيق التوازن كي يتحقق النجاح المنشود في مكافحة الفقر وتحقيق التمكين الاقتصادي.
- المساهمة في تحديد بعض الآليات والسبل التي يمكن من خلال تطوير الوضع الاقتصادي للمرأة في محاولة لتمكينها لمكافحة الفقر، وضمان مشاركتها الفعالة انطلاقا من الرؤية الواقعية لأوضاعها الحالية في محاولة للوصول بها لأداء أفضل في المستقبل القريب.

وقد حاولت الباحثة في سبيل تحقيق هذه الأهداف تحليل بعض البيانات والمؤشرات الإحصائية المتاحة وقراءاتها قراءة سوسيولوجية تساعد علي فهمها، مع محاولة تحديد آليات وسبل التعامل معها برؤية علمية منهجية من خلال تحليل استجابات عينة الدراسة وتوظيفها لفهم دلالة تلك البيانات.

ثالثا : تساؤلات الدراسة

وفي سبيل تحقيق الدراسة الراهنة. قامت الباحثة بطرح مجموعة من التساؤلات حاولت الإجابة عليها :

١- هل هناك فجوات نوعية فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي بين المرأة والرجل كما تعكسها مؤشرات الاستثمارات والصناعات والأنشطة المختلفة وفقا للبيانات المتاحة حول هذه الأنشطة في محافظة القليوبية ؟ وتقاس بمعدلات الاستثمار ونوعيته ومستوياته، وطبيعة الصناعات،ومعدلات تطويرها.

٢- هل هناك فجوات نوعية فيما يتعلق بالتعليم علي مستوي الذكور والإناث كما تعكسها المؤشرات والبيانات ؟. وتقاس بمتوسط مرجح لكل من معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدي البالغين ونسبة القيد في مراحل التعليم المختلفة (الأساسي، الثانوي، الجامعي)

٣ - هل هناك فجوات نوعية فيما يتعلق بمستويات الدخل علي مستوى الذكور والإناث كما تعكسها المؤشرات والبيانات ؟ ويقاس بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار المكافأ للقوة الشرائية.

٤- هل هناك فجوات نوعية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالملامح الأساسية للحرمان البشري كما تعكسها البيانات والمؤشرات ؟. وتقاس بمعدلات الفقر، سوء التغذية، وفيات الأطفال....الخ

٥- هل هناك فجوات نوعية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالملامح الأساسية للتنمية البشرية ؟

وتقاس بمعدلات النمو السكاني – وفيات الأمومة – نسبة البطالة – نسبة الإناث والذكور في قوة العمل، وهل هناك فجوات بين المرأة والرجل في المستويات الإدارية والتنظيمية ؟ المشتغلون بالمهن العلمية والفنية نسبة الإحلال لقوة العمل في المستقبل لكل من الذكور والإناث.

٦- هل هناك فجوات بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالملامح الأساسية للمشاركة الاجتماعية والسياسية ؟ وتقاس من خلال نسب المشاركة في العمل الأهلي والتطوعي، نسب المشاركة في المشروعات العامة، نسب المشاركة في انتخابات المحليات، نسب المشاركة في الانتخابات البرلمانية.

٧- هل هناك فجوات نوعية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الصندوق الاجتماعي للتنمية ؟.

وتقاس من خلال حجم النشاط – نوعية النشاط – نسبة التمويل – عدد المستفيدين.

٨- هل هناك فجوات نوعية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المحلية (التضامن الاجتماعي) بمشروعاتها المختلفة ؟ وتقاس من خلال حجم الأنشطة – نوعيتها – نسبة التمويل – عدد المستفيدين.

رابعا : مفاهيم الدراسة

مفهوم النوع الاجتماعي Gender:

تشير الأدبيات إلى أن مصطلح جندر "النوع الاجتماعي" استخدم لأول مرة من قبل "آن أوكلى" وزملائها من الكتاب في سبعينيات القرن الماضي، وذلك لوصف خصائص الرجال والنساء المحددة اجتماعياً في مقابل تلك الخصائص المحددة بيولوجياً.

غير أن البعض يرجح أن استخدام المصطلح وانتشاره في الأدبيات العالمية كان خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي، وهي الفترة التي اتسمت بمناقشات مكثفة حول أثر سياسات التكيف الهيكلي على أوضاع المرأة (١٤).

هذا وقد ظهر مفهوم النوع gender كنموذج نظري مسيطر منذ منتصف الثمانينيات حيث يلقي الضوء على عملية التكوين الاجتماعي للذكورة والأنوثة كفئتين متناقضتين، مع وجود قيم ومعايير غير متساوية، حيث يركز نموذج النوع على الكيفية التي تضفي بها أنماط معينة من السلوك والأدوار معاني نوعية محددة، مع محاولة تحديد كيف تنوعت الأبنية الاجتماعية والقيم الخاصة بالنوع (١٥).

وإذا نظرنا إلى نطاق تحليل ذلك المفهوم نجد أن هناك تيارين أساسيين للتعامل معه. التيار الأول وهو تيار ليبرالي يهتم بقضية النوع من زاوية التنمية، حيث تؤكد دراسات الجندر وفق هذا المفهوم أن التنمية المستدامة، هي التنمية المتوازنة التي تتيح الفرص، والمكانة للرجل والمرأة على حد سواء، بما فيها المساواة في الفرص أيضا بين الفئات الاجتماعية المختلفة للمرأة في كافة عمليات ومراحل العملية التنموية، مع الاحتفاظ بهوية كل منهما من الناحية الجنسية، حيث يهتم ذلك التيار بدور المرأة في التنمية بأبعادها المتنوعة والمتواصلة (١٦)، وقد ظهر هذا التيار في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات وارتبط بعملية التنمية المتواصلة، حيث ركزت على منهج النوع والتنمية (G A D) بهدف تحقيق العدالة والتمكين لجميع فئات المجتمع رجالاً ونساء باعتبار أن المرأة جزء لا يتجزأ من جميع استراتيجيات التنمية.

حيث أن المسلمة الأساسية التي قام عليها استخدام مصطلح النوع في ذلك التيار، هي أن الفروق التشريحية البيولوجية بين الرجل والمرأة لا ينبغي أن تحدد الأدوار

الاجتماعية التي يلعبها كل منهما، ذلك أن تلك الأدوار هي نتاج ثقافي اجتماعي، وأن الأفكار السائدة ثقافيا حول الرجولة والأنوثة، هي صور نمطية من صنع الثقافة والمعيارية الثقافية بالأساس، إلا أن هذا المفهوم غالبا ما يستخدم في الدفاع عن حقوق المرأة باعتبارها العنصر الذي ظلم على مدى التاريخ، نتيجة لتدخل الثقافة في تحجيم أدوارها، وفي التقليل من شأنها، حيث أن بؤرة التركيز في هذا التيار هي العلاقة بين الرجل والمرأة في الأدوار الاجتماعية بتباياتها المختلفة(١٧)

أما التيار الآخر للتعامل مع مفهوم الجندرGender فهو تيار راديكالي ينطلق من مرجعية غربية متأثرا في ذلك بالنظرية الماركسية، حيث أصبحت (الطبيعة الجنسية المذكرة) موضوعاً أساسياً في دراسات النوع Gender عندما بدأ التنظير للنسوية بلغة التحليل النفسي وهو ما يتجسد في آراء، جوديث بتلر، وإيث كوسونسكي، حيث طرحت بتلر في بداية التسعينات فكرة مؤداها، أن كل هويات النوع وكل الهويات الجنسية هي مسألة أداء، وأننا لابد ألا ننحصر في أطر التحديد النوعي العضوي، حيث تدعوا إلى المساواة بين النوعين، وإلى التحرر، فهي ترى أن الذات تصبح مذكراً أو مؤنثاً وفقا لعملية المحاكاة، فهي التي تختار تحديد وضعها، وترى أن النوع ليس إلا خرافة، وأن تحديد النوع ليس سوى نوع من العبث، ومن ثم فإن كلاً من الجنسين يمكن أن يتخذ موقع الذات المذكرة أو المؤنثة، وفي التسعينيات من القرن العشرين أكتسبت دراسات النوع صياغات جديدة في إطار هذا التيار مع ظهور دراسات الاختلاف الجنسي، حيث تم التمييز بين الجنس والنوع، على اعتبار أن الجنس مسألة تشريحية، والنوع تصور اجتماعي، وبالتالي فإن الهوية القائمة على النوع مرتبطتان ومتداخلتان بين كلا النوعين إلى حد كبير، حيث أن الجنس ينبع من الخصائص التشريحية أما النوع فمكتسب من خلال عملية التأثر والتأثير الثقافي(١٨)

وكاتجاه عام فإن المصطلح يشير إلى التفرقة بين الذكر والأنثى على أساس الدور الاجتماعي لكل منهما تأثراً بالقيم الاجتماعية والثقافية السائدة داخل البنية الثقافية السائدة.

يرجع الفضل في انتشار مصطلح الجندر إلى منظمة العمل الدولية، حيث شاع استخدامه كمصطلح يشير إلى طبيعة الأدوار والعلاقات بين الرجل والمرأة ومدى اختلافها عبر المستويات الثقافية المتباينة، وإرجاع تلك الاختلافات بين الأدوار والثقافات الى البنية الثقافية والإجتماعية العامة في المجتمع والتي هي عرضة بدورها طوال الوقت للتغيير.

٢- التنمية:

هناك الكثير من المفاهيم التي وضحت مفهوم التنمية الاجتماعية، حيث عرفت على أنّها العمل على تنمية الروابط والعلاقات التي يقوم عليها المجتمع، والعمل على رفع مستوى الخدمات التي تؤدي إلى تأمين احتياجات الفرد ورغباته، والعمل أيضًا على تحسين المستوى الثقافي والصحي، والتعليمي، والعمل على زيادة قدرته في فهم مشاكله، وانخراطه مع أفراد المجتمع الذي يعيش فيه، للوصول إلى حياة أفضل، ومن المحاولات الأخرى لتعريف التنمية الاجتماعية ما توصل إليه ريتشارد، حيث يرى أنّ التنمية الاجتماعية منهج وطريقة تستند إلى أساس علميّ وواقعيّ لدراسة وتوجيه نمو المجتمع باتجاه المجالات المختلفة، مع التركيز على الجانب الإنساني، ممّا يسهم في إحداث الترابط والتكامل بين مكونات المجتمع، ويُعرف مكتب تقارير التنمية الاجتماعية التابع للأمم المتحدة مفهوم التنمية الاجتماعية أيضًا على أنه خلق وتطوير الظروف المعيشة والتي تعمل على تمكين الأفراد من الاستعانة بقدراتهم وإمكاناتهم مما يضمن حياة كريمة وصحية لهم، وتوفير نظام تعليمي مناسب يسهم في عملية التنمية، والمشاركة في الاقتصاد، بحيث يصبح أفراد

المجتمع منتجين مما يتيح لهم فرصة للوصول إلى الحياة الكريمة التي تلبي رغباتهم واحتياجاتهم مما يؤدي بدوره إلى شعور الفرد بالرضا.

المشاركة :

تمثل المشاركة الفعالة للمرأة المصرية الأمل المنشود لتحقيق التنمية المتواصلة والمستدامة. حيث ترتهن دائما التنمية بمشاركة العنصر البشري وحسن إعداده وطبيعة تأهليه وآليات وسبل الاستفادة به وتطويره بإستمرار.

وإذا ما حاولنا تحديد آليات وسبل تلك المشاركة نجد أننا دائما أمام مجموعة من المتطلبات المجتمعية القادرة على تحقيق تلك المشاركة تلك المتطلبات التي تنقسم إلى متطلبات موضوعية تتصل ببنية المجتمع بشكل عام بأبعادها القانونية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ...الخ. وبعضها ذاتي يتعلق بالرغبة في المشاركة وتفعيل عناصر تلك البنية وإكسابها وجود فعلي وواقعي حيث تتفاعل تلك المتطلبات في جانبها الذاتي والموضوعي تفاعلا جدليا قويا وتطرح إمكانات وآليات التمكين تارة وأدوات ومعطيات التهميش تارة أخرى وفقا لدرجة وقوة ذلك التفاعل وإتجاهه أيضا، الأمر الذي يفرز في النهاية درجة تلك المشاركة وقوتها.

وإذا نظرنا إلى مفهوم المشاركة نجد أنه يتصل بمفهوم التنمية والتمكين إتصالا وثيقا فلقد أضحى من المسلم به أن تنمية حقيقية يستحيل إنجازها على أي صعيد دون مشاركة العنصر البشري بقطاعاته المتنوعة وفئاته وشرائحة الاجتماعية المتعددة في تحقيقها من ناحية وفي جني ثمارها من ناحية أخرى.

ومن هنا فالمشاركة تكتسب أهميتها ودلالاتها بالنسبة للمرأة وقضاياها من حيث كونها آلية أساسية لتنمية ذاتها وتطوير واقعها، حيث تلعب المشاركة الفاعلة دورا هاما في تطوير المجتمع ليعود ذلك التطور والتطوير فينعكس على جوهر تلك المشاركة فيدعمها ويطورها ويكسبها قوة. فمن خلال مشاركة كافة عناصر المجتمع وشرائحة في عمليات التنمية بقوة وفعالية يتطور المجتمع، ويحقق معدلات أعلى من التنمية التي تنعكس على أفراده وتطرح أمامهم فرصة أكبر للمشاركة فكلاهما سببا ونتيجة للآخر.

وتشترط عملية المشاركة بصفة عامة درجة معينة من القوة (قوة التمكين). إذ أن المشارك في الحياة العامة أو اليومية لابد وأن تتوافر لديه أدوات تلك المشاركة. تلك الأدوات التي تتمثل في إتجاهين:

الاتجاه الأول ويتمثل في أدوات ذاتية تتصل بالمرأة ذاتها من خلال مستويات وعيها ومدى قناعاتها وقدراتها ورغباتها التي توفر الطاقة الذاتية لعملية المشاركة والتي تتفاوت وتتنوع وفقا لتلك الأدوات.

أما الاتجاه الثاني فيتمثل في تلك الأدوات المستمدة من المناخ التي تتم فيه عملية المشاركة ذلك المناخ الذي يشتمل على مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية السياسية والاجتماعية التي تكون بيئة التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص. فالوضع السياسي لأية دولة ومدى ما يتسم به من إستقرار، وتنظيماتها الإدارية وما تتميز بها من فعالية وكفاءة ونظامها القانوني ومدى وضوحه وإتساقه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وواجبات وسياساتها الاقتصادية وطبيعة السوق وآلياتها وإمكاناتها ومميزاتها الجغرافية والديموغرافية، كل ذلك يشكل مكونات ما أصطلح على تسميته بمناخ التنمية، وهي جميعها عناصر متداخلة ومتفاعلة وذات طبيعة جدلية متغيرة، تلك الطبيعة التي تدعم أدوات المشاركة أو تضعفها وفقا لدرجة وقوة وإتجاه ذلك التفاعل.

ولذلك فإن مفهوم المشاركة بشكل عام ومشاركة المرأة بشكل خاص يمكن أن يسهم بدور فعال ومؤثر في المجالات المختلفة للتنمية ليس فقط على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، ولكن أيضا على المستوى الثقافي والقيمي، فضلا عن المستوى الخدمي، بحيث تتحول كافة فئات وشرائح المرأة من مجرد كونها فئات مستهلكة إلى فئات منتجة، مع ضرورة الوضع في الاعتبار أن تحقيق تلك المشاركة يتوقف على تنمية وعيها الاجتماعي والثقافي والسياسي، وذلك من خلال تفعيل دور المؤسسات المختلفة الرسمية وغير الرسمية للنهوض بالمرأة وتطوير أدائها وضمان مشاركتها الفعالة في العمليات التنموية على كافة الأصعدة والمستويات.

حيث إن مشاركة المرأة في التنمية يعني إدماجها عطاءاً وأخذاً واجباتً وحقوقاً. إن ذلك الإدماج في التنمية الذي لا يعني مجرد مظهر من مظاهر السطحية لتحديث المجتمع ولا مجرد محاكاة لأنماط من تطور المجتمعات الصناعية المتقدمة. وإنما هو في جوهره تطوير حضاري خلاق ومبدع لتطوير الانسان – رجلا وإمرأة – واعداده وتمكين طاقاته الكامنة في اثراء الحياة لنفسه ولمن حوله. حيث أنه لا يقتصر على المطالبة بحقوق المرأة الانسانية والوطنية المشروعة بل يمتد ليشمل التزاماتها بأداء مسئولياتها والوفاء بواجباتها في مختلف ما تقوم به من أدوار في حياة مجتمعها كعنصر فاعل ومؤثر بشكل أساسي في كافة الأنشطة والاهتمامات والمجالات.

سادسا : التوجه النظري للدراسة

مقاربة النوع والتنمية (Gender & Development (GAD Approach:

وهو التحول من تنمية المرأة إلى تنمية النوع الاجتماعي باعتبار أن عدم إدماج المرأة بكافة الأنشطة الحياتية هو نتيجة لسياسة المجتمع السلطوية، والتي لم تؤثر سلبا على النساء فقط بل وعلى الرجال أيضا فأدت إلى قولبة عقلية الرجل الذي آلت إليه السلطة عن طريق الموروثات، والتقاليد، والفهم الخاطئ للدين، حيث ساهم بذلك في تكوين الوضع الدوني للمرأة، وان لم يستفيد الرجل من ذلك إلا انه أتقن تلبية متطلبات القالب الاجتماعي. وتنمية النوع الاجتماعي هي تنمية الرجل والمرأة معا، ومن ثم يحاول هذا المدخل تنمية الوعي بالنوع الاجتماعي. بمعنى أن يوحد الجنسين ليشكلا قوة واحدة تجمع البعدين الذكري والأنثوي لتحقيق التنمية الحقيقة المطلوبة.

ويسعى هذا المدخل إلى فهم إخضاع المرأة عن طريق تحليل العلاقة بينها وبين الرجل في إطار عوامل هامة ومتصلة مثل الطبقات الاجتماعية، والأنظمة والعرق والدين والسن. ويركز على الكفاءة إلى جانب التعرف على الفرص من اجل تحسين التوزيع للموارد والخدمات وتحقيق العدالة بين النوعين في سياسات برامج ومشاريع التنمية.

كما ويحدد هذا المدخل أن التنمية لا يمكن أن تتم بدون تغيير الرؤى والمفاهيم لأدوار النساء والرجال معا في المجتمع.و يعتمد مدخل النوع الاجتماعي والتنمية على استراتيجية ذات حدين من اجل الاعتراف بمصالح المرأة في مجال التنمية كما يلي:

- ❖ إجراءات خاصة بالرجل والمرأة معا.
- ❖ مراعاة مصالح الرجل والمرأة في البرامج العامة.

وبما ان المرأة تنطلق من موقع دوني نسبيا فان من المحتم ان تحوز على دعم ومساندة خاصة حتى تصبح قادرة على المشاركة والاستفادة التامة.

مما سبق يتبين أن مدخل النوع الاجتماعي والتنمية يجب ان يأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

١- تحليل الأدوار المختلفة للنساء والرجال داخل المجتمع الواحد، ومعرفة العلاقة التكاملية بينهما.

٢- تقوية الاعتماد على الذات للأفراد والمجتمع.

٣- تفهم ان للرجال والنساء أدوار مختلفة تتأثر بصورة مباشرة وغير مباشرة بالمشاريع التنموية.

٤- مشاكل التنمية و الحلول المقترحة يجب ان تعكس رأي أفراد المجتمع المحلي بجميع فئاته: النساء، الرجال، الشباب، الشيوخ، الأطفال،الفقراء، الأغنياء.

تشارك المرأة والتنمية:

ليست التنمية مجرد قناة لتوفير الخدمات المناسبة بل هي تتطلب أيضا التشارك الإيجابيParticipation لجميع أعضاء المجتمع ولاسيما المرأة وذلك على قدم المساواة مع الرجل. والتشارك الفعال للمرأة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوضعها الاقتصادي والاجتماعي وبنمط القيود الثقافية، وغيرها، التي تعوقها عن القيام بدور بناء في هذا المجال. وقد اصبح من المؤكد أن تحقيق التنمية المستدامة يتعذر دون تشارك المرأة على مختلف المستويات سواء الاجتماعية منها أو السياسية أو الاقتصادية.

المقاربة التشاركيةَ Approche Participative :

الهدف هو ان يصبح الناس معتمدين على أنفسهم وذواتهم، فلا بد من التشارك في عملية التنمية في كافة مراحلها ابتداء من التعرف على المشكلة، وإيجاد الحلول، التخطيط والحصول على الموارد وصولا إلى النتائج المطلوبة. ولا بد أن تعامل المرأة كمشارك كامل الأهلية في دورة المشروع، ولا ينظر لها كمستفيد فقط. وهذا يعني انه يجب أن تسقط الاعتبارات والتقاليد التي تمنح الرجل حق القرار والسيطرة، باعتبار أن المرأة لا تملك الكفاءة، لان هذه الاعتبارات تضعف عملية التنمية من منطلق تعزيز عدم المساواة. ويجب أن تؤدي المشاركة إلى التغلب على مظاهر التمييز النوعي.

وبغض النظر عن مستوى العدالة والكفاءة وموقعهما في الميزان، فان التنمية المطلوبة والمراد تحقيقها هو تغيير العقليات Changement des mentalités ou CAP طريقة التفكير والمفاهيم.

المعتقدات التي تؤثر على الممارسات المؤدية لخلق التمايز بين المرأة والرجل:

لقد واجهت المشاريع التي حاولت إعطاء النساء فرصاً متساوية في المجتمعات السلطوية صعوبات شديدة يمكن حصرها في نطاق مقاومة التغيير بناء على بعض المعتقدات السلبية، وهذا يتطلب عملاً فعالاً لتمكين الرجال والنساء معاً في المجتمع.

من المؤكد أن ضمان تحقيق أهداف إزالة التمييز بين المرأة والرجل، يحتاج إلى التعرف على الممارسات والمعتقدات الاجتماعية السلبية التي تؤدي إلى تشجيع التمييز. واهم تلك الممارسات:

١- السيطرة الأبوية:

تعتبر ممارسة قديمة الأزل في جميع المجتمعات (المتقدمة والأقل نمو) حيث يعتبر الرجل داخل الأسرة الأب الروحي المهيمن والمسيطر على الموارد والقرارات. وفي نطاق خارج الأسرة الرجل دائما حائز على المناصب الإدارية والشرعية والتنفيذية، وهو دائما له نصيب اكبر في فرص التعليم والتوظيف والتدريب والثروة.

إن هذا النمط أصبح متوارثاً ومسيطراً على نوعية ومستوى مشاركة دور المرأة، فمثلا على مستوى الأسرة نجد الرجل قليلا ما يشارك في الأعمال المنزلية اليومية، كما نلاحظ ودائما أن هنالك تفرقة في التربية بين الولد والبنت، كل منهما مهيأ للقيام بدور محدد ومخصص لا يسمح بالتعاون والمشاركة. فهذا النمط من التربية الأسرية اصبح متوارث حتى انه ينعكس على دور كل منهما خارج المنزل وعلى النطاق العام أيضا.

٢- العادات والتقاليد :

هناك العديد من الممارسات المرتبطة بالعادات الاجتماعية والثقافات القديمة، حيث تعمل على هضم حقوق المرأة كانسان له دور في المجتمع. من ضمن هذه الممارسات:

- الزجر والاضطهاد (يشمل الضرب والإساءة).
- الحرمان من التعليم والعمل والأنشطة الاجتماعية والسياسية.
- عدم الاهتمام من جانب الأسرة لتحقيق ذات المرأة واستقلاليتها، بل على العكس من ذلك نجد أن العادات تشجع المرأة على أن تعتمد على أخيها الرجل ماديا ومعنويا وثقافيا.
- نظرة الرجل للمرأة وفقاً للاعتقاد السائد بأن المرأة ليست لها القدرات الذهنية والفكرية التي تمكنها من اتخاذ القرار السليم، والقيام بالعمل كما هو المطلوب.
- السيطرة الأبوية والتربية منذ فترة الطفولة، مبنية على عدم المساواة بين البنت والولد المتمثلة في ترشيد دور وواجبات كل منهما على الآخر.
- العادات الضارة مثل انخفاض سن الزواج.
- لتقاليد والمعتقدات الخاطئة مثل عدم استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

إن كل هذه الممارسات السالفة منها الضار مباشرة بصحة المرأة جسمانيا ونفسيا، ومنها يعمل ما على حرمانها اقتصاديا واجتماعيا، ومنها ما يقلل من تحقيق الذات وصولاً للرفاهية والمساواة، والمشاركة المطلوبة.

مدخل الرعاية (1950-1970):

شاع هذا المدخل في الفترة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٧٠ وهو يعترف بالدور الإنجابي للمرأة ويهدف، من خلال إدماجها في التنمية، إلى جعلها إما بدرجة افضل مما يجعلها منتفعة "سلبية" "Passive" من التنمية، أما الاحتياجات التي يعتبرها هذا المدخل استراتيجية، فتتمثل في توفير الغذاء ومقاومة سوء التغذية وتنظيم الأسرة. ومن المعلوم أن هذا المدخل الذي يكرس الدور التقليدي للمرأة ولا يمثل تحديا للمجتمع الرجالي قد قوبل إيجابيا من طرف عدة حكومات عربية.

يهدف هذا المدخل ضمان الحصول على والتمتع بالعناصر الأساسية للحياة من صحة وتغذية وتعليم ومسكن ودخل، وكل ما هو هام لتحقيق ضروريات الحياة الأولية. أي أن هذا المدخل يهدف لمعالجة مشكلة تضرر وتظلم المرأة وضعف إمكانياتها من حيث الحصول على متطلبات الحياة الأساسية مقارنة بالرجل.

يفترض هذا المدخل أن الأسرة هي الوحدة التي يقوم فيها الرجل بالدور الإنتاجي وتقوم المرأة بالدور الإنجابي، ويهف إلى إشراك المرأة في التنمية لجعلها اما ذات وضع افضل، ويعترف هذا المدخل بدور المرأة الإنجابي ويسعى إلى مساعدتها لتلبية الاحتياجات العملية لهذا الدور من خلال المساعدات الغذائية، وتنظيم الأسرة. ومن هذا المنطلق تعتبر المرأة منتفعا سلبيا من التنمية، لأنها تكون متلقية للرعاية. ولا يزال هذا المدخل الأكثر انتشارا لكونه لا يشكل تحديا للمجتمع ولا يضع المرأة خارج موقعها التقليدي.

مدخل المساواة والعدالة (1985-1975):

ظهر هذا المدخل في عقد الأمم المتحدة الخاص بالمرأة للفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ والذي ركز على ثلاثية المساواة والتنمية والسلام. ويهدف هذا المدخل إلى إشراك المرأة في التنمية من خلال إعطائها نفس فرص المشاركة وإنصافها حتى تؤدي أدوارها الثلاثة بما يضمن لها سبل النجاح، والتقليص من الهوة الموجودة بين القانون والوضع السائد في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إضافة لذلك يشجع هذا المدخل على إرساء مبدأ العدالة في توزيع الموارد الأساسية داخل وخارج المنزل حتى يرتفع مستوى رفاهية الحياة للرجل والمرأة معا. يشمل هذا العدالة في توزيع الأكل، خدمات التعليم والصحة الوقائية والعلاجية، الملبس والمسكن توزيع موارد زيادة الدخل، وفرص العمل.

سابعا : منهجية الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تحاول وصف بعض عناصر واقع المرأة المصرية من خلال البيانات والمؤشرات الإحصائية المتوفرة في مصادره المتنوعة مع محاولة لتحليل هذه البيانات تحليلا سوسيولوجياً في محاولة لتفسير تلك المؤشرات والأرقام وإكسابها دلالة علمية تربط هذه البيانات بالسابق الاجتماعي العام للبناء الاجتماعي كي تستطيع من خلالها الإجابة علي التساؤلات في ضوء أهدافها المطروحة، بالإضافة إلي توظيف استطلاع رأي عينة مختارة من المجتمع حول قضاياها وأهدافها في محاولة لتحقيق قراءة سوسيولوجية أكثر وضوحا لمتغيراتها، مستنده علي رؤية واقعية من خلال تحليل استجابات تلك العينة.

وقد اعتمد استطلاع الرأي علي أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة من خلال استخدام صحيفة استبيان طبقت علي عينة قوامها (٣٠٠) مفردة كما تضمنت صحيفة الإستبيان (٢٣) سؤالا وتم تقسيمها إلي أربعة أقسام أساسية حيث ضم الجزء الأول البيانات الأساسية في الأسئلة من (١ – ٧) حاولت الباحثة من خلالها أن تعكس خصائص عينة الدراسة من حيث السن، النوع، المهنة، درجة التعلم، محل الإقامة، الحالة الإجتماعية، الدرجة الوظيفية، أما القسم الثاني من أسئلة الاستبيان فقد ضم الأسئلة من (٨ – ١٥) وتضمنت أسئلة خاصة بقياس توجهات عينة الدراسة حول تكافؤ الفرص في إطار النوع الاجتماعي، أما القسم الثالث الأسئلة من (١٥ – ٢٢) فقد حاولت الدراسة من خلاله استطلاع رأي عينة الدراسة حول مدى أمكانية تحقيق قدر من تكافؤ الفرص في إطار النوع الإجتماعي في محافظة القليوبية، أما القسم الرابع من الاستمارة وضم السؤال رقم (٢٣) وحاول قياس التوجهات المستقبلية نحو عمالة المرأة في كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص، كما عكسته استجابات عينة الدراسة.

مجالات الدراسة

لمحة حول محافظة القليوبية:

تحمل محافظة القليوبية في جنباتها مجموعة من المقومات الاقتصادية والتنموية والمزايا النسبية التي تجعلها ذات قدرة تنافسية كبيرة في مجالات التنمية والاستثمار بالمقارنة بمحافظات الجمهورية الأخرى....

الأمر الذي يحتم تواجد المحافظة على الخريطة الاستثمارية للدولة في مكان بارز لتشارك بقوة في الوصول إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد المصري في مجموعة وتحقيق تنمية محلية متواصلة على نطاق المجتمع المحلي بالمحافظة.

عينة الدراسة وإجراءات اختيارها وخصائصها:

يعد اختيار عينة الدراسة من أهم مراحلها الميدانية. حيث تتوقف عليها دقة النتائج التي يخرج بها الباحث، كما يعد تمثيل العينة بوضوح تمثيلا صحيحا من أهم ما تهدف إليه الدراسة الميدانية. وقد لجأت الباحثة إلى استخدام العينة العمدية بالحصة، وهي نوع خاص من العينات العمدية ويعتمد على قيام الباحث بإجراء عدد من المقابلات الشخصية لأفراد متخصصين أو ذوي صفات وخصائص محددة وفي منطقة معينة من المجتمع الأصلي الذي يدرسه بهدف جمع المعلومات بدقة وسرعة ويسر من خلال الحصة المطلوبة منه، وذلك لضمان تنوع العينة وفقا لأهداف الدراسة ولذا سميت بمعاينة الحصة ويفيد هذا النوع من العينات في قياسات الرأي العام بشكل عام. على أساس أن يكون لكل فئة من الفئات حصة أو نسبة ممثلة لنسبتها في مجتمع الدراسة. وبحيث يمكن اختيار مفردات تمثل كل طبقات أو قطاعات المجتمع بطريقة عشوائية[١٩] ويهدف ذلك إلى استخدام مزايا التقسيم إلى طبقات أو قطاعات بدون التكاليف الباهظة للعينة العشوائية[٢٠] حيث يصعب في الغالب الحصول على قائمة حصر كامل لكل أفراد مجتمع البحث الذي ستختار مفردات العينة من بينهم بهدف اختيار عينة عشوائية.

تم إجراء البحث الميداني على أربع قطاعات بشرية مثلت عينة الدراسة، روعي فيها أن تمثل شرائح متعددة في البيئة الإجتماعية والمهنية داخل المجتمع

(١) القيادات العليا للقطاع الحكومي وأصحاب المشروعات في القطاع الخاص.
(٢) فئات من الإدارة الوسطى والإشرافية في القطاع الحكومي والقطاع الخاص.
(٣) فئات مهنية صغيرة تضم صغار العاملين والعاملات. داخل القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

وعلى ذلك فقد تم اختيار مفردات العينة بعد تحديد نسبتها بطريقة عمدية كما تم توزيع العينة ومحاولة تماثلها وفقا للمتغيرات النوعية المختلفة والتي كان من أهمها (السن، النوع، المهنة، درجة التعليم، الديانة، محل الإقامة، الحالة الاجتماعية) وقد تم اختيار عينة قوامها ٣٠٠ مفردة روعي فيها التنوع في الريف والحضر، وذلك نظرا لوجود احتمالية أن يكون لطبيعة السياق الاجتماعية الذي يعيش فيه أفراد العينة تأثيراً على تشكيل استجاباتهم نحو القضايا المطروحة من خلال أسئلة الاستمارة، وقد تم توزيع العينة بشكل عام وفقا لمجموعة من المتغيرات على النحو التالي:

البيانات الأساسية:

(١) النـوع :

لا تزال دنيا الأعمال في مفهومها الواسع في البيئة العربية هي عالم الرجال، حيث أن السلطة الأبوية لا تزال مسيطرة كقيمة اجتماعية في المجتمع، وتتسم المرأة بتبعيتها وسلبيتها بدرجة كبيرة على المستوى الرسمي، مما يثير تساؤل حول نسبة وجود القيادات النسائية بالنسبة لنسبتها في قطاعات العمل الحكومي والخاص مقارنة بالرجال، وعليه فقد حاولت الباحثة أن تمثل العينة قطاعات وظيفية من الذكور والإناث كي يساعد على معرفة نسبة مشاركتها كتيارات فاعلة.

جدول يعكس توزيع العينة على أساس النوع

النوع	العدد	النسبة المئوية
ذكور	١٧٧	% ٥٨ , ٩
إناث	١٢٣	% ٤١ , ١
المجموع	٣٠٠	١٠٠

جدول (١)

وبقراءة بيانات الجدول التالي نلاحظ توزيع العينة على أساس النوع، حيث تصل نسبة الذكور إلى ٥٨,٩ % في مقابل ٤١.١ % من الإناث. وهو ما يقارب النسبة الحقيقية لعمل المرأة في القطاعات المختلفة في محافظة القليوبية وتتقارب بدرجة كبيرة مع نسبة وجودها في التعداد السكاني للمحافظة.

(٢) الحالة الاجتماعية :

يمثل التنوع في الحالة الاجتماعية أهمية ودلالة على مستوى الأداء والقيادة، حيث يمكن أن تؤدي اختلاف الحالة الاجتماعية إلى اختلاف درجة الفعالية في العمل، ولذا فقد راعى البحث تمثيل العينة لجميع الحالات الاجتماعية.

جدول يعكس توزيع عينة الدراسة وفقا للحالة الاجتماعية للعينة

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
أعزب	١٠٦	٣٥,٣ %
متزوج	١٨١	٦٠,٣ %
مطلق	٥	١,٧ %
أرمل	٨	٢,٨ %
المجموع	٣٠٠	١٠٠

جدول (٢)

بقراءة بيانات الجدول السابق يتضح لنا توزيع العينة وفقا للحالة الاجتماعية كما يلي : تمثل فئة الأعزب ٣٥.٣% والمتزوج ٦٠.٣%، والمطلق ١.٧%، والأرمل ٢.٨%، وبذلك تمثل العينة جميع الحالات الاجتماعية التي تقع في سن العمل.

(٣) المستوى التعليمي:

هناك افتراض مؤداه أن المستوى التعليمي يؤثر على المستوى الثقافي والإدراك الإجتماعي للعديد من المفاهيم والقضايا، وذلك لإرتباطه بمستويات الوعي، كما أن الأمية تؤثر سلبيا على نوعية العمل وطبيعته وأيضا إدراك قضاياه، وقد حاولت العينة تمثيل جميع المستويات التعليمية بين شرائحها المتنوعة.

جدول يعكس توزيع عينة الدراسة وفقا للحالة التعليمية

الحالة التعليمية	***العدد***	**النسبة المئوية**
أمي	٣٦	١١,٧ %
يقرأ ويكتب	٣٩	١٢,٩ %
إعدادي	١٤	٤,٩ %
ثانوي	٩٢	٣٠,٥ %
تعليم جامعي	٩٠	٣٠,٣ %
دراسات عليا	٢٧	٩,١ %
غير مبين	٢	٦, %
المجموع	٣٠٠	١٠٠

جدول (٣)

وبقراءة بيانات الجدول السابق يتضح لنا اختلاف المستويات التعليمية لأفراد العينة، حيث تصل نسبة الأميين إلى ١١.٧ %، ونسبة من يقرأ ويكتب إلى ١٢.٩ %، والتعليم الإعدادي إلى ٤.٩%، أي إجمالي أقل من متوسط يصل إلى حوالي ثلث العينة، وتصل نسبة التعليم الثانوي إلى ٣٠.٥ %، والتعليم الجامعي ٣٠.٣ %، والدراسات العليا ٩.١ %،وغير مبين٦,% مما يعطي مؤشراً على اختلاف مستويات الأعمال وفقا للمستوى التعليمي.

(٤) محل الإقامة :

هناك افتراض أن القيادة والمشاركة في العمل القيادي للمرأة تختلف في الريف عنها في الحضر، وذلك على أساس أنها ترتفع في الحضر عن الريف، من منطلق أن الوصول إلي المراكز القيادية ترتفع بارتفاع الوعي الثقافي والاجتماعي والسياسي. ولا يمكن قياس درجة المساهمة في المستويات الوظيفية والمهنية والتعليمية في المجتمع بالاقتصار على قطاع دون آخر، ويمكن أن يؤثر ذلك على نسبة المشاركة وإدراك أهميتها.

جدول يعكس توزيع مفردات العينة وفقا لمحل الإقامة

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
حضر	٨٧	٢٩ , ٢ %
ريف	١٢١	٤٠ , ٣ %
مركز	٩٢	٣٠ , ٥ %
المجموع	٣٠٠	١٠٠

جدول (٤)

وبقراءة بيانات الجدول السابق يتضح لنا توزيع العينة بين الريف والحضر والمركز الحضري، حيث تصل نسبة العينة في الحضر إلى ٢٩.٢ %، وفى المركز ٣٠.٥ %، وفى الريف ٤٠.٣ % وهي بذلك تمثل كل القطاعات وقد ارتفعت النسبة في القطاع الريفي لاعتبار أن القليوبية محافظة ريفية بالأساس.

أما بالنسبة لعينة الدراسة من المستويات القيادية للقطاعين الحكومي والخاص، فقد كانت هناك مجموعة من الصعوبات الميدانية التي فرضت عدد المفردات، حيث كان من المقترح التعامل مع ٦٥ مفردة في مستوى القيادات العليا وأصحاب الأعمال إلا أنه خلال الدراسة الميدانية تعثر مقابلة عدد ١٥ مفردة، حيث تعذر الوصول إليهم برغم المحاولات المستمرة، لذا تم الاكتفاء بعدد ٥٠ مفردة تمت مقابلتهم وتطبيق استمارة الاستبيان معهم.

أما بالنسبة للعينة من المستويات الإشرافية فقد شملت ١٢٠ مفردة روعي فيها تنوع المجالات وتنوع العينة من حيث النوع والسن ودرجة التعليم وطبيعة المهنة أيضا، أما العينة من شباب الموظفين العاملين والطلاب فقد روعي فيهم التنوع بقدر الإمكان وفقا للعديد من المتغيرات من أهمها ، مكان العمل، طبيعة العمل، محل الإقامة، السن، الحالة الاجتماعية.

ومن هنا فقد تم اختيار المستويات الوظيفية بالطريقة العمدية، وبذلك لا تعتبر عينة ممثلة تمثيلا دقيقاً للمحافظة، ومن ثم فإن الباحثة لا تزعم بأن نتائج الدراسة الراهنة يمكن أن تنطبق بدقة على أعضاء المستويات الوظيفية برمتها، أو محافظة القليوبية بشكل عام، وإن كانت تصدق على ما يماثل خصائص العينة، والتي روعي في اختيارها أن تكون ممثلة لكافة شرائح الجهات الإشرافية وفقا للمتغيرات النوعية المختلفة.

جدول يوضح توزيع مفردات العينة وفقا للمستوي الوظيفي

المستوي الوظيفي	العدد	النسبة
المستويات الإدارة العليا	٥٠	%١٦.٧
مستويات الإدارة الإشرافية	١٢٠	%٤٠
الموظفين	١٣٠	%٤٣.٣
المجموع	٣٠٠	١٠٠

جدول رقم (٥)

وترى الباحثة أنه استنادا إلى البيانات الواردة في الجداول السابقة، يمكن القول بأن عينة الدراسة رغم صغر حجمها نسبيا، إلا أنها من حيث ملامحها العامة قد تكون صالحة للتعميم على المستوى التحليلي التفسيري للدراسة وفقا لخطة التحليل الإحصائي.

وقد استهدف التحليل الإحصائي للعمل الميداني تفسير البيانات الكمية التي جمعت بواسطة صحيفة الاستبيان، واستخراج الدلالات الإحصائية لها، وتفسيرها تفسيراً بنائياً، يربط البيانات الميدانية بالسياق الاجتماعي البنائي الشامل لمحافظة القليوبية أولا، ثم المجتمع المصري ثانيا، من خلال التحليل الكمي والكيفي للبيانات المستقاة من استمارة الاستبيان التي طبقت على عينة الدراسة في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها بهدف إبراز الدلالة السوسيولوجية للبيانات الواقعية، ووضعها في سياق أعم وأشمل لتكتسب دلالاتها الاجتماعية.

وذلك من خلال :

- توزيعات تكرارية بسيطة لكل أسئلة الاستبيان.
- توزيعات تكرارية مركبة لعدد من أسئلة الاستبيان، مع بعض المتغيرات النوعية، كالسن، النوع، المهنة، المستوي الوظيفي، التعليم... الخ، وذلك للوقوف على طبيعة العلاقات والارتباطات بينهم.
- من أهم مقاييس الدلالة التي تم الاعتماد عليها في ذلك، مقياس (كا٢) لحساب دلالة الفروق بين تكرارات المتغيرين، وتحديد نوعية تلك العلاقة،من خلال مؤشر الدلالة، سواء كانت علاقة موجبة أو سالبة.

في محاولة للوصول إلي فهم أعمق للدلالة الإحصائية الرسمية المتصلة بموضوعات الدراسة وتم استخدام نتائج تلك التحليلات كلما إقتضي الأمر ذلك وفقا لأهداف الدراسة وتساؤلاتها.

استخلاصات أساسية:

احتلت قضايا المرأة محورا مركزيا في تحديد ملامح التنمية في تقارير التنمية البشرية الدولية والمحلية على حد سواء، واعتبرت أوضاعها مؤشرا من مؤشرات القياس، وذلك من خلال التركيز على مؤشرات الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي للمرأة بصفة عامة.

أنكب الباحثون والدارسون لإعداد الدراسات والبحوث حول أوضاع المرأة وأدوارها وعقدت العديد من الندوات والمؤتمرات الدولية والمحلية إستجابة لهذا الهدف. وبذغ منذ ذلك التاريخ داخل الحقل المعرفي للعلوم الاجتماعية في إطار اهتمامها بقضية المرأة العديد من

المفـاهيم التـي أصـبحت متداولـة وشـائعة علـى الصـعيد الـدولي والمحلـي. بأبعادهـا السوسيولوجية والاقتصادية والاجتماعية.

تعددت المداخل النظرية في علم الاجتماع في دراسة الأدوار الاجتماعية وارتباطها بالفروق النوعية حيث كشفت تلك المداخل في مجملها عن محاولات متنوعة واتجاهات متباينة، بعضها أرتكز على البناء الاجتماعي بما يحويه من علاقات وأدوار وتفاعلات، والبعض الآخر ارتكز على الثقافة بما تموج به من معتقدات وقيم وعادات وتقاليد ومفاهيم تنقل من جيل إلى جيل وتترسخ عبر عمليات التنشئة والتربية بمراحلها المتنوعة.

حاولت الدراسة الراهنة الانطلاق من رؤية بنائية للمجتمع المصري بظروفه وأبعاده المختلفة وسياقه السوسيوتاريخي في إطار فهم خصوصية هذا الواقع من ناحية، وعدم تجاهل الأبعاد الإقليمية والعالمية التي لعبت ولا تزال تلعب دورا محوريا في التأثير على هذا الواقع بأبعاده وتحدياته المتنوعة على كافة الأصعدة والاتجاهات من ناحية أخرى وذلك بهدف تحليل هذا الواقع وتشخيص أبعاده بما يتفق مع أهداف الدراسة للإجابة على تساؤلاتها.

أن محاولة فهم أوضاع المرأة لا يمكن أن يتم بصورة مطلقة وعامة وإنما لابد وأن يرتبط تلك الأوضاع ويعالج في سياق الخصوصية البنائية والثقافية والتاريخية لواقعها من جانب ومدى تفاعل تلك الظروف مع الظروف الإقليمية والعالمية من جانب آخر.

فوضع المرأة في أي مجتمع له أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتداخلة، والتي تجعل النظر إليه بعيدا عن الإطار الاجتماعي الاقتصادي لذلك المجتمع نوعا من الضلال الذي لن يقود إلا إلى الخطأ في الصياغة والتفسير والتحليل ويقودنا في أفضل الأحوال إلى مجموعة من النصائح والوصايا والشعارات والأحكام الجوفاء التي لن تفيد ولن تغير أو تطور شيئ.

برزت بوضوح قضية النهوض بالمرأة ليس باعتبارها قضية فئوية تمثل نوع وإنما قضية مجتمعية تنموية تشتمل المجتمع بأثره.

التنمية الإنسانية لا تقف عند حد الحقوق الأساسية البسيطة من حيث الحياة السليمة والحصول على المعرفة وتوافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق، حيث تتعدى تلك الحقوق إلى أحقيات إضافية أخرى، تشتمل على الحرية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتوافر الفرص للإنتاج والإبداع، والاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان. وفي إطار هذه النظرة برزت العديد من الأطر والاتجاهات النظرية المتعددة، كان من أبرزها اتجاه المساواة الاجتماعية الذي حاول أن يطالب بالقضاء على الفجوة النوعية بين المرأة والرجل باعتبارها فجوة اجتماعية بالأساس وبرز في هذا الإطار مفهوم النوع الاجتماعي للتنمية (Gender).

أن مفهوم Gender لا يستهدف المرأة وحدها. وإن كان يوليها أهمية خاصة نظراً لوضع المرأة الخاص في المجتمعات من حيث التمييز الواقع ضدها. إلا أن تطوير المجتمع وفق مفهوم النوع الاجتماعي يعني تطوير واقع المرأة والرجل معاً. بل إن بعض القضايا الخاصة بتطوير دور المرأة لا يمكن أن تتحقق إلا بتطوير دور الرجل.

أن لتطوير واقع المجتمع ككل في مستوياته المختلفة، السياسية والاقتصادية والثقافية دوراً هاماً في مفهوم الجندر. حيث التأكيد على الارتباط الوثيق بين مفهومي التنمية والتمكين اللذين يستهدفان المرأة والرجل معاً بمفهوم النوع الاجتماعي والتنمية.

الجندر كمصطلح معرفي وحركة اجتماعية انبثقت كضرورة تاريخية فرضتها المتغيرات الكبرى على الصعيد العالمي وبالأخص في إطار ثقافة العولمة، تلك الثقافة التي كان لها الدور الكبير في ظهور الجندر كإيديولوجية حداثوية وان كانت الأهداف التي تدعو

إليها تُعتبر قديمة قدم الصراعات الاجتماعية والطبقية في كافة المجتمعات وفي مختلف العصور.

أما الجندر Gender فهو النظرة الاجتماعية والسيكولوجية للاختلاف الجنسي تلك النظرة المكتسبة ثقافيا واجتماعيا والتي يتم من خلال التدريب على إدراك الأدوار وطبيعة توزيعها وفقا لمحددات اجتماعية وثقافية.

فالجندر في المنظور الاجتماعي هو أداة لتحليل علاقات وأدوار كل من الجنسين والصفات الاجتماعية التي تميز بينهما على مستوى الأدوار والمكانات، وتنظيم تلك الأدوار بما يتيح لها (المرأة) المشاركة في الحياة العامة وصنع القرار.

فالأخذ بمرجعية الجندر في التعامل مع حقوق الجنسين يسهم في تجاوز إشكالية التنمية في بلداننا العربية المتمثلة في إقصاء المرأة بنسبة كبيرة، وفي هذا الإطار يؤكد تقريراً التنمية الإنسانية العربية وعلى أن التنمية التي لا تسهم فيها ولا تستفيد منها النساء تنمية خطرة وغير مجدية.

يقوم التحليل الذي أكده (Anker) على أن هناك نوعا من الإتساق بين الأفكار السائدة المتعلقة بالنوع حول مهنة ما، والأفكار السائدة حول طبيعة الإناث، وفي يحث سوسيولوجيا العمل المنزلي الذي قامت به آن أوكلي في إنجلترا والتي ساقت من خلاله بعض الدلائل على صحة أراء أنكر حيث انتهى البحث إلى أن أعداد المرأة لتكون ربة بيت يختلط مع تنشئتها بالدور الأنثوي بالمعني الواسع.

أكدت شانيتز Janets Chafetz أن درجة تكافؤ النوع تكون أكثر حينما تتمكن النساء من التميز في إنتاج أشياء ذات قيمة عالية في مجتمعاتهن وحينما لا يمكن بسهولة الاستغناء عنهن أو عن عملهن أو إستبدالهن بالرجال [٢١].فالأدوار الاجتماعية التي يناط بها كل من الرجل والمرأة تتحدد تبعاً للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية القابلة للتغير من بيئة لأخرى ومن حقبة زمنية لحقبة تالية.

إن توظيف منظور النوع الاجتماعي (الجندر) يشكل حاجة قصوى لتأصيل ثقافة حقوقية تتجاوز التمييز في الأدوار الاجتماعية بين الجنسين وتساوي بينهما في المشاركة في التنمية وفي الاستفادة من برامجها.

إن توظيف منظور النوع الاجتماعي (الجندر) يشكل حاجة قصوى لتأصيل ثقافة حقوقية تتجاوز التمييز في الأدوار الاجتماعية بين الجنسين وتساوي بينهما في المشاركة في التنمية وفي الاستفادة من برامجها.

خلص المؤتمر العالمي للمرأة على أنه على الرغم من التطور الذي تم تحقيقه على مستوى المساواة بين الجنسين. إلا أن الطريق لا يزال طويلا. ولا تزال المرأة بعيدة عن المساواة الحقيقية. كما تؤكد تقارير التنمية العالمية والمحلية إلى عدد من الاحتياطيات لتفعيل دور المرأة. أهمها إزالة الفوارق النوعية بين الرجل والمرأة.

ظهر استخدام مصطلح (Gender) في المواثيق الدولية، اعتباراً من مؤتمر السكان الذي عقد بالقاهرة عام ١٩٩٤ وكذلك في مؤتمر بكين للسكان عام ١٩٩٥، اذ لم يصل المعنى المقصود منه الى كثير من الدول، الأمر الذي جعل مؤتمر بكين، يركز على هذا المصطلح بشكل مكثف، باعتباره أساس الدعوة إلى إلغاء جميع الفوارق التي من شأنها أن تنتقص من حقوق المرأة أو تلك التي تعطي الرجل حقوقاً أكثر من المرأة.

وتتصل الفكرة الرئيسية في هذا الاتجاه ، بعملية التنشئة الاجتماعية والمؤسسات القائمة عليها كالأسرة والنظام التعليمي والإعلام، فمن خلال التنشئة الاجتماعية يؤدي

الأفراد نمطا معينا من السلوك والأدوار دون وعي، بحيث يصبح هذا السلوك مكملاً لهويتهم.

تنوع الاتجاهات النظرية والتيارات الفكرية للحركة النسوية في موجتها الثانية في إطار مفهوم النوع الاجتماعي Gender،الأمر الذي قد يتضح إذا ما تتبعنا بدايتها حيث نجد أن الموجة النسوية الثانية على نطاقها العالمي برزت نتيجة لتزايد نشاط النسوية في أمريكا وبريطانيا وأوروبا منذ ستينيات القرن العشرين.

نتائج الدراسة وتوصياتها

تجددت إشكالية هذه الدراسة في كشف جوانب الغموض عن المحددات الإجتماعية المؤثرة في تكافؤ (أو عدم تكافؤ) فرص العمل والحراك لكل من الذكور والإناث في المجتمع المصري. ومن وجهة نظر الدراسة الراهنة، فإن ذلك يتأثر بعوامل عديدة. بعضها إقتصادي لها علاقة بسوق العمل، وبعضها اجتماعي يتصل بالموروث الثقافي.

وفي ضوء ذلك، تبلورت مشكلة الدراسة وتحددت أهدافها في توضيح جوانب الغموض عن هذه القضية الخلافية وتقديم رؤية تحليلية لأهم المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية التي تؤثر في فرص العمل والحراك لكل من الذكور والإناث في المجتمع المصري.

وقد اعتمدت الدراسة علي تحليل البيانات الإحصائية المتوافرة في تعداداي ١٩٨٦ و١٩٩٦؛ حيث تمت المقارنة بين هذين التعدادين وفقا لمحورين أساسيين كالتالي:

الأول: الفروق النوعية في فرص العمل وأنماط المهن.

الثاني: المحددات الاجتماعية للفروق النوعية في فرص الحراك.

أولا : الفروق النوعية في فرص العمل وأنماط المهن:

١- فيما يتعلق بمعدلات النشاط الاقتصادي والحالة العملية وفقا للنوع ، فإن كل الدلائل توضح أن هناك تباينا واضحا بين الذكور والاناث. لصالح الذكور وذلك علي النحو التالي :

أ- علي الرغم من تحسن الحصة النسبية للإناث من جملة النشطين اقتصاديا ، التي ارتفعت من ١١% عام ١٩٨٦ إلي ١٥.٣% عام ١٩٩٦ ، إلا أن نسبة النشيطات اقتصاديا ظلت متواضعة مقارنة بنسبة الذكور الذين بلغ نصيبهم النسبي خمسة أضعاف ونصف نصيب الإناث وذلك عام ١٩٩٦.

ومع أن ذلك يتفق مع الاتجاه السائد في عموم الدول النامية ودول الشرق الأوسط تحديدا ، التي تنخفض فيها معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة، إلا أن هناك سوء تقدير لعدد ونسبة النشيطات اقتصاديا وبالذات المتفرغات لأعمال المنزل والتي لاتعكس الواقع المصري بشكل حقيقي، إذ أن العديد من النساء عموما تشتركن في أعمال وأنشطة منتجة اقتصاديا.

ب- تشير المؤشرات إلي أن معظم الإناث الداخلات في قوة العمل يعملن بأجر، إذ تبلغ نسبتهن ٧١.١% ، بينما انخفضت نسبتهن في الفئات الأخرى كأصحاب العمل ٠.٢% أو اللاتي يعملن بدون أجر ٠.٤% أو اللاتي يعملن لحساب أنفسهن ٠.٦% ، وهو اتجاه يعكس المعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكين الإناث من العمل في القطاعات غير الحكومية ، في الوقت الذي أصبح الدخول علي القطاع الحكومي أمرا غاية في الصعوبة للذكور والإناث علي حد سواء.

ت- توضح البيانات زيادة عدد المتعطلين من ١.٤ مليونا عام ١٩٨٦ إلي ١.٥ مليونا عام ١٩٩٦ ، وإن كانت معدلات البطالة قد إنخفضت من ١٠.٧% إلي ٨.٩% خلال نفس

الفترة ، وهو أمر مثير للدهشة ولا يتسق مع الانطباعات العامة بتصاعد معدلات البطالة مؤخرا في المجتمع المصري.

والغالب أن معظم المتعطلين (ذكورا وإناثا) هم من المتعطلين الجدد الذين لم يسبق لهم العمل، إذ بلغت نسبتهم ٩٥.٥% من جملة المتعطلين. ولكن الإناث أكثر تأثرا من الذكور، إذ إرتفع نصيبهم النسبي من ٣٣.٦% من جملة المتعطلين إلي ٤٢.٦% خلال نفس الفترة ، وبلغ معدل البطالة بينهن ٢٠.٣% مقابل ٦.٩% للذكور وذلك عام ١٩٩٦. والأرجح أن تعطل الإناث بهذا الإتجاه المتصاعد له علاقة بجوانب ثقافية خاصة بهن كنوع وأهمها الصعوبات التي تواجهن في الحصول علي عمل في المكان المناسب، حيث إتفقت علي أهمية هذا المتغير ٦٠.٧% من جملة المتعطلات.

٢- فيما يتعلق بالفروق النوعية حسب القطاع وأقسام النشاط الاقتصادي، فقد كشفت الدراسة عن تواضع النصيب النسبي للإناث من جملة الملتحقين ومن جملة العاملين في القطاعين الحكومي والخاص وتركزهن في بعض الأنشطة الاقتصادية القريبة إلي طبيعتهن الأنثوية وخاصة الأنشطة الخدمية التي تزايدت أهميتها مؤخرا كمحصلة لإعادة توزيع قوة العمل المصرية من الأنشطة الزراعية إلي الأنشطة الخدمية. ومن أهم المؤشرات الدالة علي ذلك ما يلي :

أ- علي الرغم من الإرتفاع الطفيف في النصيب النسبي للإناث من جملة الملتحقين خلال الفترة من ١٩٨٦ – ١٩٩٦ ، إلا أنه ظل متواضعا حيث بلغ ١٥.٨% فقط وذلك عام ١٩٩٦.

ب- إن القطاع الخاص وليس القطاع الحكومي هو الذي إستوعب القسم الأكبر من الداخلين في قوة العمل ، إذ كان يعمل به ١٠.٤ مليون بنسبة ٦٦.٢% من جملة الملتحقين عام ١٩٩٦ ، ولكن هذا الأمر يختلف بالنسبة للإناث اللاتي كن وما يزلن يتركزن في القطاع الحكومي الذي يعمل به أكثر من نصفهن تقريبا. ومع ذلك ، فإن نصيبهن النسبي في هذا القطاع كان يبلغ ٢٥.٦% عام ١٩٨٦ ، وظل متواضعا حتي عام ١٩٩٦ ، إذ بلغ ١٧.٦% من جملة العاملين في هذا القطاع. أما نصيبهن في القطاع الخاص فقد كان متدنيا للغاية إذ بلغ ٣.٨% عام ١٩٨٦ ، وحقق إرتفاعا طفيفا عام ١٩٩٦ حيث بلغ ٧.٦%فقط.

ت- نتيجة لإعادة توزيع قوة العمل المصرية تجاه الأنشطة الخدمية (غير الزراعية) فإن قطاع التصنيع كان ومازال يسهم بدور متواضع في إستيعاب العمالة ، في حين زادت أهمية قطاع الخدمات العامة والشخصية إذ زاد عدد العاملين بمقدار١.٢ مليونا خلال الفترة ١٩٨٦- ١٩٩٦. ومع ذلك، فإن الذكور ما يزالون يشكلون الأغلبية في معظم الأنشطة الاقتصادية بإستثناء التمويل والتأمين والعقارات والخدمات العامة والشخصية التي ترتفع فيها نسبة الإناث وتشكل ثلث العاملين بهذه الأنشطة. لكن المؤكد أن الإناث يتركزن في الأنشطة التي هي أقرب إلي طبيعتهن الأنثوية وأهمها الصحة والعمل الاجتماعي، يلي ذلك التعليم إذ بلغت نسبة الإناث في القطاع الأول ٤٨.٩%، بينما بلغت٤١.٢% بالنسبة لقطاع التعليم وذلك عام ١٩٩٦.

٣- إن التغيير الذي طرأ علي التركيب الاقتصادي لقوة العمل انعكس بوضوح علي التركيب المهني، بل أن الفروق النوعية في طبيعة الأنشطة الاقتصادية هي نفسها تقريبا في أنماط المهن. ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

أ- أدى انكماش قطاع الزراعة خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦ إلي انخفاض نسبة العاملين بها من ٣٣.٤% إلي ٢٨.٦%، وهو اتجاه يتفق إلي حد ما مع الاتجاه الدولي السائد في معظم

دول العالم وإن كانت الزراعة في مصر ما تزال تمثل النشاط الاقتصادي الرئيسي وتسهم في استيعاب النسبة الأكبر من قوة العمل.

ب- في حين أن التوزيع النسبي للذكور يتفق إلي حد كبير مع التوزيع النسبي لعموم السكان، فإن الإناث تتركزن في بعض المهن أهما الأعمال الكتابية (٣٨.٩%) المهن العلمية ٣١.٥% ثم الفنيون (٢٧.١%) وذلك عام ١٩٩٦.

وتتفق هذه الاستنتاجات تماما مع النمط السائد في دول العالم، إذ تمثل الأعمال الكتابية أهم الأعمال الأنثوية. وفي مصر، يرجع ارتفاع هذه النسبة إلي نفس السبب، بجانب اعتبار آخر وهو ارتفاع نسبة الإناث الحاصلات علي مؤهل متوسط واللاتي غالبا ما يكون العمل المكتبي هو العمل الأساسي المتاح أمامهن في قطاع الحكومة تحديدا.

ثانيا : المحددات الاجتماعية للفروق النوعية في فرص الحراك.

كشفت الدراسة الراهنة عن العديد من الشواهد الدالة علي الفروق الكبيرة بين الذكور والإناث في عالم العمل وفي خريطة توزيع الفرص المتاحة للحراك. ومن وجهة نظر هذه الدراسة، فإن هذه الفروق تتأثر بأربعة متغيرات أساسية كالتالي :

١. الخلفية الريفية – الحضرية.
٢. السن.
٣. الحالة الزواجية.
٤. التعليم.

وسنتناول فيما يلي طبيعة هذه الفروق وعلاقة كل من هذه المتغيرات بها

١- الخلفية الريفية – الحضرية:-

أ- توجد فروق ملحوظة بين الريف والحضر، وكذلك بين الذكور والإناث وفقا لفئات الحالة العملية. أهم هذه الفروق تتعلق بنسبة الذين يعملون بأجر التي ترتفع بدرجة واضحة في الحضر إذ تبلغ ٧٢.٤%، في حين أنها تبلغ ٥٥.٨% فقط في الريف. والعكس بالنسبة لمن يعملون لحسابهم ولا يستخدمون أحدا التي ترتفع في الريف وتبلغ ٢٣.٣% بينما تبلغ ١٣.٣% في الحضر.

ب- إن الإناث في الحضر أحسن حظا من نظرائهن في الريف فيما يتعلق بفرص العمل الدائمة، إذ تبلغ هذه النسبة في الحضر ٨١.٤% مقابل ٥٦.٧% في الريف. وبغض النظر عن بعض المسالب في القطاع الحكومي، إلا أنه يتمتع ببعض المزايا أهمها العمل الدائم الذي يضمن سلكا مهنيا منتظما ومحددا.

ت- هناك تباين واضح في التركيب المهني بين الريف والحضر وبين الذكور والإناث.وفي حين أن هناك درجة كبيرة من التجانس المهني في الريف حيث تعمل نصف قوة العمل كمزارعين أو كعمال،فإن قوة العمل في الحضر تتوزع بالتساوي علي مختلف الفئات المهنية.

ث- انعكست الاختلافات البنائية في الفرص المهنية علي قرص الحراك المهني للذكور والإناث في كل من الريف والحضر وكان من نتيجة ذلك تحسن فرص الحضريات مقارنة بالريفيات.وقد ارتفعت نسبة الإناث في المهن التخصصية العليا كالمهن العلمية ومهنة الفنيين إذ بلغت ٣٤.٩%في الأولي و٣٢.١% في الثانية،مقابل ٨.٩%و٢٤.٢%علي التوالي بالنسبة للإناث في الريف.

٢- **السن** :انتهت الدراسة إلي أن السن من العوامل المؤثرة في تفسير الفروق النوعية في فرص العمل واتجاهات الحراك المهني حيث تبين أن هناك علاقة سلبية بين متغير السن

وبين البطالة،وبينه وبين فرص الفرد للوصول إلي المهن العليا كمهنة كبار المسئولين والمهن العلمية والفنية.ومن الشواهد الدالة علي ذلك:

أ- أن معظم المتعطلين هم من الفئات الأصغر سنا وينطبق ذلك علي كل من الذكور والإناث،بل أن المتعطلين في فئة العمر (٢٠-٢٤سنة) هم الذين يمثلون الأكثرية من حيث عددهم ونسبتهم (٣٧.٣%)

ب- إن الإناث الأصغر سنا هن الأكثر تأثرا من نظرائهن الذكور في تزايد احتمال تعرضهن للبطالة،وذلك لأن معظم المتعطلات يقعن في الفئة العمرية (١٥- ٢٩سنة) وتبلغ هذه النسبة ٩٢.٩%.

ت- إن الأصغر سنا سواء بالنسبة للذكور والإناث هم الأقل حظا في الفرص المتاحة أمامهم لشغل الوظائف العليا،تلك المهن (كبار المسئولين وأصحاب المهن العلمية) التي يشغل القطاع الأكبر منها الفئات العمرية في سن الأربعينيات أو أكثر،مما يعني أن عامل السن ما يزال محددا مهما لفرص الحراك.ويتفق هذا الانطباع السائد في المجتمع المصري بأن الشباب صغار السن هم الأقل حظا في فرص العمل المتاحة أمامهم والتي من المؤكد أن لها علاقة بضيق فرص الحراك بسبب قصر مدة خدمتهم ونقص الخبرات المكتسبة في العمل،وهي كلها معايير أساسية للترقية في ظل النظم المعمول بها في التوظيف أو الترقي.

وأمام هذه الظروف فإن فرص الإناث سواء في العمل أو الترقي ستصبح هي الأسوأ لأن من الطبيعي أن تتحيز سوق العمل بدرجة أكبر لصالح الذكور بسبب جوانب الخلل بين عوامل العرض والطلب وانخفاض الطلب علي العمل عموما والعمل الأنثوي تحديداً،وهذا أمر سائد في معظم المجتمعات والمجتمع المصري ليس حالة استثنائية.

٣- **الحالة الزواجية** : علي الرغم من أن الدراسة لم تكشف كافية تدلل علي وجود علاقة بين الحالة الزواجية والفجوة النوعية في فرص العمل واتجاهات الحراك إلا أن هناك بعض المؤشرات علي أن الحالة الزواجية للإناث ربما تؤثر في تحديد فرصهن للحراك والترقي.ومن أهم الأدلة علي ذلك :

أ- علي الرغم من ارتفاع نسبة المتزوجين الذين يشغلون مهنة رجال التشريع وكبار المسئولين،إلا أن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث بفارق ١٣ نقطة.

ب- إن ارتفاع نسبة الأرامل والمطلقات بين الإناث العاملات في مهنة رجال التشريع وكبار المسئولين مقارنة بالذكور،ربما يعني أن الإناث اللاتي يعملن في هذه المهنة التي تحتل المرتبة الأولي في سلم التصنيف المهني يتصفن بظروف أسرية أكثر توافقا لظروف العمل مما يجعلهن أكثر طموحاً للنجاح في محيط العمل وتحقيق مستوي أفضل في السلك المهني تعويضا عن جوانب الإخفاق في مجال الأسرة.

وتتفق هذه النتائج مع ما انتهت إليه إحدى الدراسات عن علاقة الزواج بالطموح في مجال العمل،ذلك أن نصف العينة من الزوجات العاملات قد أكدن أن هذه العلاقة سلبية وقررن أن درجة الطموح في العمل تتراجع بمجرد الزواج.

٤- **التعليم** :انتهت الدراسة إلي أن التعليم يعد من أهم العوامل في تفسير الفجوة النوعية في فرص العمل والترقي،حيث تبين ارتفاع مستوي التعليم يؤدي إلي تحسين فرص الفرد،ذكرا أم أنثي،في العمل والحراك.ومن المؤشرات الدالة علي ذلك:

أ- أن الإناث أقل حظا من الذكور في التعليم.فلا تزال مشكلة الأمية ظاهرة أنثوية،حيث بلغت بين الإناث ٥٠.٢% عام ١٩٩٦ ووصلت إلي أعلي معدلاتها في الريف إذ بلغت ٦٣.٢% في نفس العام.كما لا يزال هناك فرق بين الذكور والإناث في نسبة الحاصلين علي شهادات تعليمية مؤهلة للعمل كالمؤهل المتوسط أو المؤهل الجامعي،إذ بلغت هذه

النسبة ١٩% بالنسبة للحاصلين علي مؤهل متوسط وبلغت ٧.١% للحاصلين علي مؤهل جامعي وذلك بالنسبة للذكور مقابل ١٣.٩% و٣.٨% فقط للإناث علي التوالي.

ب- المثير للاهتمام هو انخفاض نسبة الأميين بين المتعطلين وبالأخص المتعطلين الجدد إذ بلغت هذه النسبة ٣.٢% للذكور مقابل ١.١% للإناث.وفي حين ارتفعت نسبة المتعلمين بين المتعطلين وبالذات المتعطلين الجدد الذين بلغت نسبة أصحاب المؤهلات المتوسطة بينهم ٧٩.٥% للإناث مقابل ٧١.٧% للذكور.

ت- تدل المؤشرات علي أن التعليم يتيح فرصا أفضل للذكور والإناث للعمل بأجر باعتباره العمل الأكثر تميزا من حيث الأجر وفرص الترقي.

ث- تميز المستويات المهنية للعاملين في المهن العليا،إذ تنخفض نسبة الأمين بوضوح بل تختفي بين أصحاب المهن العلمية.والأوضح هو ارتفاع نسبة الجامعيين بين الذين يشغلون هذه المهن والتي بلغت ٢٦.١% من جملة رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرين،تلك النسبة التي وصلت إلي أعلي مستوياتها بالنسبة لأصحاب المهن العلمية إذ أنها بلغت ٦٩.٧% من جملة العاملين بها وذلك عام ١٩٩٦.

وإجمالا: يمكن القول أن الدراسة الراهنة قد خلصت إلي نتيجتين أساسيتين كالتالي:

أولاً: إن كل الشواهد تدلل علي وجود فجوة بين الذكور والإناث لصالح الذكور في المجتمع المصري،حيث ما تزال نسبة النشيطات متواضعة،وحيث تصاعد اتجاهات البطالة بين الإناث وتدني نسبتهن من جملة الملتحقين وجملة العاملين في القطاعين الحكومي والخاص وانحصارهن في بعض الأنشطة الخدمية وبعض المهن متوسطة المكانة كالأعمال الكتابية التي تعمل بها ٤٣.١% من الحضريات و٣٣.٤% من الريفيات،مما يدل علي محدودية فرص الحراك المتاحة أمامهن علي أساس أن نصف الإناث يتركزن في أعمال ومهن محدودة المزايا في فرص التقدم والرقي.

ثانيا: أن تلك الفروق النوعية هي محصلة لظروف اجتماعية وثقافية واقتصادية وأسهمت فيها العديد من المتغيرات والعوامل.وعلي الرغم من أن المجتمع المصري قد قطع شوطا كبيرا نحو تقريب هذه الفجوة،إلا أن ذلك لا يعني أنه أمكن تجاوزها لكنه في الاتجاه الصحيح.واسترشادا بما انتهي إليه التحليل السابق لطبيعة هذه الفروق ومحدداتها، يمكن القول أن الإناث أقل حظا من الحضريات بسبب ارتفاع معدلات الأمية بينهن ومحدودية فرص العمل سواء القطاع الحكومي أو القطاعات غير الحكومية وبسبب الموروث الثقافي الذي ما يزال فعالا في ترسيخ الأفكار التقليدية السائدة عن النوع.وعلي الرغم من أهمية عامل التعليم باعتباره أهم المداخل لتقريب هذه الفجوة،إلا أن الأرجح أن نوع التعليم وليس مستوي التعليم هو العامل الأكثر أهمية في تجاوز هذه الفجوة (أو ردمها) فمن الحقائق المعروفة أن الإناث المصريات مثابرات للغاية في منافسة الذكور في التعليم لكن يبدو أن المجتمع ما يزال متحيزا للذكور في منحهم التعليم الأفضل من حيث المستوي ومن حيث نوعية التخصصات التعليمية.

التوصيات والسياسات المقترحة:

أولا: إن دراسات النوع من المجالات البحثية الخصبة والشيقة التي ما تزال بحاجة إلي مزيد من الجهد والدراسة من جانب الباحثين وخاصة في علم الاجتماع وفي هذا الصدد فإننا بحاجة إلي مزيد من الدراسات الميدانية وإلي أطر تحليلية ونظرية تستند إلي رؤية واقعية لمدي التطور الذي تحقق ولطبيعة التغيير الذي يطرأ علي الثقافة السائدة التي لها علاقة بأفكار النوع.وعلي ضوء ما خلصت إليه الدراسة الراهنة من نتائج فإن من بين القضايا التي يوصي بها الباحث بضرورة إخضاعها للدراسة والبحث هي كالتالي:

١- الموروث الثقافي والأفكار السائدة عن النوع،عناصر الثبات ومظاهر التغير.
٢- الأنشطة غير المنظورة للمرأة.
٣- القوة الاقتصادية والمشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة.
٤- الثقافة التنظيمية والفجوة النوعية في فرص العمل والحراك.

ثانيا: علي الرغم من أهمية التفسيرات الاقتصادية للفجوة النوعية في فرص العمل واتجاهات الحراك والتي يرجعها علماء الاقتصاد إلي آليات العرض والطلب أو ديناميات. سوق العمل، إلا أن الجزء الأكبر من هذه الفروق تعود إلي الجوانب الاجتماعية وإلي الرواسب الثقافية التي تشكل الأفكار السائدة عن النوع، وهو أمر ليس مقصورا علي المجتمع المصري، بل أنة ظاهرة عامة في معظم المجتمعات. والواقع فإن من الصعب تغير المجتمع في مثل هذة الجوانب لإزالة الرواسب الثقافية أو تغير الأفكار السائدة نهائيا، إذ أن التغير من هذا النوع يستغرق وقتا طويلا ويحتاج إلي جهد ووعي مجتمعي وبرامج متكاملة ومخططة تتعاون فيها كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية بدء من الأسرة ثم المدرسة والمؤسسة الدينية والإعلامية والجيزة والنادي، يكون هدفها التنشئة الواعية الصحيحة للجنسين معا دون أي تمييز من أي نوع، بما في ذلك التمييز علي أساس الجنس. وحتى تنجح مثل هذه البرامج التوعية والتعبوية، فإنها لابد أن تتخلي عن الأساليب التقليدية كالوعظ أو التلقين، بل يجب أن تكون علي لأساس المعايشة والممارسة والسلوك الفعلي أو التلمذة في الفعاليات المختلة للبرامج التعليمية والترويحية كالأنشطة الرياضية والأنشطة التعليمية والاجتماعية وذلك في مختلف المراحل بدء من الطفولة المبكرة وحتى مرحلة الشباب.

ثالثا: خلصت الدراسة إلي أن الفجوة ما تزال شاسعة بين الذكور والإناث في معدلات النشاط الاقتصادي وفي نوع الأنشطة التي يمارسونها والقطاعات التي يعملون بها. ومن أهم ما خلصت إلية الدراسة أن العمل بالقطاعات الغير حكومية كالقطاع الخاص هو أمر مقصور علي الذكور فقط، بينما تجد الإناث صعوبات بالغة في ذلك، إذ يتركزون بصفة أساسية في القطاع الحكومي الذي أصبح عاجزا عن استيعاب المزيد من العمالة سواء الذكور أو الإناث. لأجل ذلك توصي الدراسة بضرورة اتخاذ التدابير الإصلاحية للقطاع الخاص التي من شأنها تقريب الفجوة بينة وبين القطاع الحكومي في المزايا المادية وغير المادية بما فيها الحماية القانونية للعاملين به. كذلك توفير الدعم للمرأة العاملة في القطاع الزراعي وذلك بوضع التغطية التشريعية للمرأة العاملة في هذا القطاع، وتوفير الخدمات الداعمة لتحفيز المرأة علي التشغيل الذاتي.

رابعا: أظهرت الدراسة أن اتجاهات البطالة آخذة في التصاعد مؤخرا وأن المتعلمين والأصغر سنا هم الأكثر تأثرا بهذه الظاهرة. علي ضوء ذلك، توصي الدراسة بضرورة إعادة النظر في سياسة التعليم وسياسة التشغيل بما يحقق الموائمة بين الاحتياجات الفعلية من العمالة في التخصصات المختلفة وبين المعروض من قوة العمل. كذلك توجيه سياسة القبول بالجامعات بما يتلائم مع الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل من الخريجين الجدد للحد من حالات البطالة الهيكلية. أيضا تطوير و تنويع برامج التدريب والتأهيل الوظيفي بما يلبى احتياجات سوق العمل وإتاحة إمكانية التوسع فى مراكز التدريب و ربط برامجها بالبرامج التعليمية باعتبار ان التدريب و التعليم يكمل كل منهما الأخر.

خامسًا: يعد التعليم من أهم العوامل المفسرة للفجوة النوعية فى فرص العمل وفرص الحراك. فعلى الرغم من التقدم الكبير الذى أحرزته الإناث فى التعليم، إلا أن ما تزال

ظاهرة أنثوية و خاصة فى قطاع الريف الذى ما تزال نسبة أمية فيه مرتفعة للغاية إذ كانت تبلغ ٦٣.٢% عام ١٩٩٦.

سادسًا: قدمت الدراسة دليلا لا يقبل الشك بان نوع التعليم وليس مستوى التعليم هو العامل الاساسى الذى يدعم قوة الإناث فى سوق العمل وبالتالي يعزز قوتهن الاقتصادية التى هى مطلب أساسي لقوتهن الاجتماعية والسياسية. فالعبرة، على حد رأى معظم المهتمين، ليست بحجم الطلب على العمل الانثوى، فان الطلب على العمل الانثوى فى مصر لم يتغير تغييرا حقيقيا بسبب أن الغالبية العظمى من الإناث ينحصرن فى تخصصات تعليمية ضيقة (كالمؤهل المتوسط) مما أدى إلى تكدسهن فى مهن متوسطة المكانة كالأعمال الكتابية التى يعمل بها ما يقرب من نصف الإناث مما يعنى أن فرص الحراك ستظل منعدمة أمام الإناث طالما يمكن الاستغناء عن العمل الانثوى أو الاستيعاض عنه بعمل ذكورى.

على ضوء ذلك، توصى الدراسة بضرورة دراسة وتحليل كافة العوامل التى تؤثر فى اتجاه الإناث إلى تخصصات تعليمية محددة ومعرفة المعوقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التى تحول دون اختيار الإناث للتخصصات المناسبة التى تحتاجها سوق العمل وبالتالي رسم سياسة مستقبلية لمساندة الإناث ودعمهم فى الاتجاه الصحيح.

سابعًا : كشفت الكثير من دراسات النوع عن أن الصراع بين حياة العمل والحياة الاجتماعية والأسرية تكاد تكون أهم العوامل التى تؤثر فى الفجوة النوعية فى فرص العمل واتجاهات الحراك. وغالبا ما تكون الإناث أكثر تأثرا بمثل هذه الصراعات حيث انه مسالة أنثوية تكاد تمسهن بدرجة اكبر باعتبار أن نجاحهن فى العمل يعتمد بدرجة كبيرة على نجاحهن فى إدارة الصراع بين واجباتهن الأسرية وأدوارهن فى دائرة العمل.

لهذا توصى الدراسة بضرورة أن تتجه جهات العمل أو أصحاب العمل إلى أن تجعل متطلبات العمل وتوقعاته أكثر واقعية وأن يتعاملون بدرجة اكبر من المرونة فى متطلبات العمل والتركيز على خلق بيئة مدعمة للعمل أو تبنى ثقافة عمل تعاونية. فالتنظيمات التى تسعى إلى زيادة التوازن بين العمل ومتطلبات الحياة لابد أن تتبع إجراءات جديدة للإنجاز تركز على الأهداف والنتائج وتتخلى عن النظم العقيمة كنظام الحضور والانصراف التى تعتمد بدرجة اكبر على تغيير نظم الثواب والعقاب وتغيير أسس التقييم وذلك بالتركيز على جودة الأداء أو حسن الأداء وقلة العمل لا على أساس حجم العمل.

ثامنًا: إن تغيير إجراءات الإنجاز ونظم الثواب والعقاب تحتاج إلى إعادة النظر فى التشريعات وقوانين العمل حتى يمكن أن تنجح السياسات الجديدة. ومن التغيرات التى توصى الدراسة بإخضاعها للتقييم والتحليل ما يلي:

١- لابد من أن تكون هناك درجة من المرونة فى تحديد ساعات العمل ونظام الدوام الرسمي بما يتناسب وظروف الأسرة وبما لا يؤثر سلبا فى جودة العمل و حسن الأداء.

٢- إعادة النظر فى أسس تقييم الموظف أو العامل بحيث تكون الأهمية للناتج أو حجم الانجاز ودقته لا عدد ساعات العمل أو عامل الاقدمية فقط و تغيير أسس الترقية بحيث تكون الخبرة والجدارة والكفاءة هى أهم أسس الترقي.

٣- أن يصبح من حق الموظف رفض العمل الاضافى إذا كانت لدية مبررات قوية للرفض ودون أن يترتب عليه رفض أيه عقوبات مادية او معنوية.

٤- أن يصبح من حق الموظف أن يتحول من العمل لكل الوقت إلى العمل لبعض الوقت وضمان عودته مرة أخرى إلى عمله الأول عندما تتحسن ظروفه الأسرية.

٥- أن تتاح للموظف درجة اكبر وأفضل من المرونة فى ترتيبات العمل، وكذلك توفير البدائل و الحلول المختلفة دون أيه عقوبات.

Abstract

Gender and development

"A field study on the governmental and private sectors in Qalyubia Governorate

By Hala Mansour

The current study focused on the concept of gender that transcends the gap between the public and the private. Women usually reduce the value of their public work because of the family, or vice versa, neglecting the family due to public work. In other words, creating a balance between the private that stems from the woman's role in the family and the public that stems from her role in the production of the commodity or in society. The introduction of the term as a tool to analyze relationships and roles has more merit than the phrase (women and development) sometimes used. It is an expression that does not focus on women as a closed group, but rather focuses on the relationships, roles and needs of both women and men, and the participation of both parties to achieve the required changes, on top of which is achieving development.

The study started from a question by a chief that there are specific gaps between women and men as reflected in the indicators of investments, industries and various activities according to available data on these activities in the governorate of Qaliubiya? What is the nature of the roles that may hinder women from achieving development in light of gender culture ?

The study used the poll by using the social survey method in the sample through the use of a questionnaire newspaper that was applied to a sample of (300) singles. The newspaper also included questionnaire (23). The study also started to use the comparative approach to read the gender differences in different business sectors and the extent to which these differences represent gender culture in Egyptian society.

The most important results of the study were the necessity for the development of women in its comprehensive concept to become the prevailing and accepted logic, especially in societies that seek to achieve the maximum possible level of comprehensive balanced growth. It targets its intellectual, human and physical capabilities, as well as its physical and social existence.

Greater interest in women, whether at the international, regional or local levels, which is reflected in the activities and literature of the United Nations and its subsidiary institutions, which are activities and literature that have made improving the position of women in the world a goal for them, which was reflected at the local level in many mechanisms such as interest in establishing Women and human rights councils.

الهوامش

(١) عبد الباسط المعطي، أبعاد الواقع الاجتماعي للمرأة المصرية الأوراق الخلفية للإطار الفكري لمكون المرأة في الخطة الخمسية الرابعة، المجلس القومي للطفولة والأمومة، يونيو ١٩٩٦، ص ٢٣.
(٢) شريف حتاتة، العولمة والمرأة وتقسيم العمل الدولي، ندوة العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ١٣٨.
(٣) لوسي شينج، العولمة والعمالة مدفوعة الأجر للنساء في آسيا، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال، المكتبة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، ١٩٩٩، ص ٧٨.
(٤) عواطف عبد الرحمن، الإعلام وقضايا المرأة العربية في عصر العولمة، ورقة عمل مقدمة إلى ندورة الإعلام وقضايا المرأة والأسرة، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٧ – ٨ ديسمبر ١٩٩٨، ص ٤٥٤.
(5) John , Meyer , "Globalization : Sources and Effects on National States and Societies , International Sociology ", June 2000.V15 "2" PP233.
(٦) هيئة الأمم المتحدة، تقرير الأهداف التنموية للألفية على مستوى القطر المصري، ٢٠٠٣.
(٧) Carolion Moser : Gender Planning and Development , theory , Practice & Training Routledge.London , 1993.
(٨) فاتن أحمد علي: عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة صور المرأة المصرية من الدراسات النسوية والواقع الاجتماعي، القاهرة، بحث غير منشور ١٩٩٨، ص ١٣٢.
(٩) سامية الساعاتي: "أهمية البعد الاجتماعي في الخطاب الإعلامي الموجه للمرأة في "العولمة وقضايا المرأة والعمل- مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب،٢٠٠٣.
(١٠) نادية العلي: الحركة النسائية المصرية، العلمانية والنوع والدولة في الشرق الأوسط، ترجمة مصطفى رياض، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٦٨.
(١١) السيد يس: العولمة والطريق الثالث، ميريت للنشر والمطبوعات، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص٥٠ – ٥٨.
(١٢) سامية قدري ونيس: " التيار النسوي والعمل الأكاديمي في مصر" كلية البنات نموذجا في (عبد الباسط عبد المعطي – اعتماد علام – محرر) "العولمة وقضايا المرأة والعمل، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية لكلية الآداب – جامعة القاهرة ص٤٤١.
(13) John , Meyer :"Globalization : Sources and Effects on National States and Societies , International Sociology ", June 2000.V15 "2" PP45.
(١٤) رونالد روبرتسون "العولمة كفكرة محورية" في مايك فذرستون "ثقافة العولمة القومية والعولمة والحداثة" ترجمة عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، العدد ١٣٢، القاهرة ٢٠٠٠.
(١٥) - فاتن أحمد علي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص ٤١- ٤٢.
(١٦) - أحمد ثابت، مرجع سابق، ص ٤٢٧.
(١٧) - المرجع السابق، ص ٤٣٧
(١٨) سارة جامبل "النسوية وما بعد النسوية" ترجمة أحمد الشافعي المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة،٢٠٠٢، ص ٣٥٢.
(١٩) خليفة عبد السميع، الإحصاء التربوي، مكتبة الانجلو، القاهرة، ١٩٩٠، ص٢٠٢.
(٢٠) أحمد عبادة سرحان، ثابت محمود أحمد، مقدمة العينات، القاهرة، دار الكتب الجامعية،١٩٧١، ص ٣٣.

(٢١) نادية العلي، الحركة النسائية المصرية، العلمانية والنوع والدولة في الشرق الأوسط، ترجمة مصطفى رياض، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،٢٠٠٢، ص ١٦٨.

المصادر والمراجع

١ــ	إبراهيم العيسوي، مقدمة في تخطيط التنمية، المعهد القومي للتخطيط، الكويت، سبتمبر ١٩٩٤.
٢ــ	إحصاءات مديرية التربية والتعليم بالقليوبية، إدارة الإحصاء، عام ٢٠٠٦.
٣ــ	إحصائيات: مديرية التضامن الاجتماعي بالقليوبية، للأعوام، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦.
٤ــ	أحمد أبوزيد، العولمة ومستقبل المرأة، مجلة الهلال، دار الهلال القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٠.
٥ــ	إسماعيل صبري عبد الله، التنمية البشرية المفهوم والقياس والدلالة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، سلسلة التنمية البشرية،١٩٩٤.
٦ــ	اعتماد علام، المرأة في سوق العمل الرسمي، المداخل النظرية ونموذج مقترح لدراسة المرأة والعمل في الدول الخليجية، سلسة شئون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين، الإمارات، العدد ٢١، خريف ١٩٩١.
٧ــ	بثينة الديب، الأوضاع الإحصائية للمرأة المصرية، مطبوعات المجلس القومي للمرأة، القاهرة، ٢٠٠٦.
٨ــ	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التحليل الديموجرافي لبيانات التعداد العام للسكان، ٢٠٠٦.
٩ــ	الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، متابعة نتائج قمة الألفية، الجمعية العامة للأمم المتحدة، سبتمبر، ٢٠٠٦.
١٠ــ	رمزي زكي، السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، دار الرازي، بيروت ١٩٨٩.
١١ــ	روبرتسن رونالد، العولمة، النظرية الاجتماعية والثقافة الكويتية، ترجمة أحمد محمود وآخرون، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٨.
١٢ــ	رونالد روبرتسون "العولمة كفكرة محورية" في مايك فذرستون "ثقافة العولمة القومية والعولمة والحداثة" ترجمة عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، العدد ١٣٢، القاهرة ٢٠٠٠.
١٣ــ	سارة جامبل "النسوية وما بعد النسوية" ترجمة أحمد الشافعي المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة،٢٠٠٢.
١٤ــ	سامية الساعاتي "أهمية البعد الاجتماعي في الخطاب الإعلامي الموجه للمرأة في "العولمة وقضايا المرأة والعمل- مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، ٢٠٠٣.
١٥ــ	سامية قدري ونيس "التيار النسوي والعمل الأكاديمي في مصر" كلية البنات نموذجا في (عبد الباسط عبد المعطي – اعتماد علام – محرر) "العولمة وقضايا المرأة والعمل، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية لكلية الآداب – جامعة القاهرة.
١٦ــ	سمير رضوان، المرأة المصرية في سوق العمل، نظرة مستقبلية، في المجلس القومي للمرأة، المنتدى الثالث،مطبوعات المجلس القومي للمرأة، القاهرة ٢٠٠٣.
١٧ــ	السيد يس، العولمة والطريق الثالث، ميريت للنشر والمطبوعات، القاهرة، ١٩٩٩.
١٨ــ	شريف حتاتة، العولمة والمرأة وتقسيم العمل الدولي، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، تحرير عبد الباسط عبد المعطي، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، ١٩٩٩.
١٩ــ	الصندوق الاجتماعي للتنمية، الأنشطة العامة والمشروعات الإنمائية، القاهرة، ٢٠٠٦.
٢٠ــ	عابد الجابري، المسألة الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤.
٢١ــ	عبد الباسط المعطي، أبعاد الواقع الاجتماعي للمرأة المصرية الأوراق الخلفية للإطار الفكري لمكون المرأة في الخطة الخمسية الرابعة، المجلس القومي للطفولة والأمومة، يونيو ١٩٩٦.
٢٢ــ	عزة وهبي، نحو تحقيق أهداف الألفية الثالثة من خلال دعم مشاركة المرأة، المرأة المصرية والأهداف الإنمائية للألفية، مطبوعات المجلس القومي للمرأة، القاهرة، ٢٠٠٦.

٢٣ــ	عواطف عبد الرحمن، الإعلام وقضايا المرأة العربية في عصر العولمة، ورقة عمل مقدمة إلى ندورة الإعلام وقضايا المرأة والأسرة، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٧ ــ ٨ ديسمبر ١٩٩٨.
٢٤ــ	عواطف عبد الرحمن وآخرون، المرأة المصرية والإعلام في الريف والحضر، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٩.
٢٥ــ	فاتن أحمد علي، عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة صور المرأة المصرية من الدراسات النسوية والواقع الاجتماعي، القاهرة، بحث غير منشور ١٩٩٨.
٢٦ــ	فاطمة أبو صديق " الشروط اللازمة لتولى النساء مسئولية البحوث المتعلقة بالمرآة فى المنطقة العربية " فى ندوة " الدراسات الاجتماعية عن المرأة فى العالم العربى" اليونسكو – المؤسسات العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١- ١٩٨٤.
٢٧ــ	فاطمة خفاجي، المنظمات النسائية ودورها في مجالات تنمية وتمكين المرأة، المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي، أعمال الندوة النسوية الأولى، مايو ١٩٩٤، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.
٢٨ــ	كتاب الإحصاء السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البيانات التفصيلية، القاهرة، ٢٠٠٦.
٢٩ــ	لوسي شينج، العولمة والعمالة مدفوعة الأجر للنساء في آسيا، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال، المكتبة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، ١٩٩٩.
٣٠ــ	المجلس القومي للمرأة، الأوضاع الإحصائية للمرأة المصرية، مشروع قياس المساواة بين UNIFEM، ٢٠٠٦.
٣١ــ	المجلس القومي للمرأة، المرأة المصرية والأهداف الإنمائية للألفية، مطبوعات المجلس القومي للمرأة، القاهرة، ٢٠٠٤.
٣٢ــ	المجلس القومي للمرأة، مطبوعات المنتدى الفكري الثاني، القاهرة، ٢٠٠٠.
٣٣ــ	المجلس القومي للمرأة والبنك الدولي، مصر والنوع الاجتماعي، رؤية استشراقية، يونيو ٢٠٠٣.
٣٤ــ	محمد الجوهري، وعبد الله الخريجي، مناهج البحث العلمي، الجزء الثاني، طرق البحث الاجتماعي، دار الشروق، ط٢، ١٩٨٠.
٣٥ــ	محمد شفيق، التنمية والاقتصاد العسكري، القاهرة، مكتبة المعرفة، ١٩٩٠.
٣٦ــ	محمد محمود الإمام، التنمية البشرية من منظور قومي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.
٣٧ــ	محمود الكردي، اجتماعات التنمية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٠.
٣٨ــ	محمود أمين العالم، العولمة وتيارات المستقبل، القاهرة، سلسلة كتاب قضايا فكرية، العدد ٢٩، ١٩٩٩.
٣٩ــ	محيا زتون، المرأة والتنمية، مناهج نظرية وقضايا عملية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ٢٠٠٠.
٤٠ــ	مدني دسوقي، مبادئ علم الاحصاء، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧.
٤١ــ	مركز معلومات المحافظة، ديوان عام المحافظة، بنها، ٢٠٠٥.
٤٢ــ	مركز معلومات محافظة القليوبية، ديوان عام المحافظة، أغسطس ٢٠٠٦.
٤٣ــ	نادر فرجاني، المرأة عماد نهضة إنسانية في مصر، ندوة الأسرة المصرية وتحديات العولمة، أعمال الندوة النسوية التاسعة لقسم الاجتماع، جامعة القاهرة، تحرير أحمد زايد، أحمد مجدي حجازي، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، مايو ٢٠٠٢.
٤٤ــ	نادر فرجاني، نوعية الحياة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢.
٤٥ــ	نادية العلي، الحركة النسائية المصرية، العلمانية والنوع والدولة في الشرق الأوسط، ترجمة مصطفى رياض، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢.
٤٦ــ	نوال السعداوي " ملاحظات عن اضطهاد المرأة العربية " في ندوة العقد العربي القادم– " المستقبلات البديلة" مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – ١٩٨٦ – ط ١
٤٧ــ	هيئة الأمم المتحدة، تقرير الأهداف التنموية للألفية على المستوى النظري، مصر، ٢٠٠٣.

٤٨ـ وزارة التنمية الإدارية، مركز معلومات الوزارة، القاهرة، ٢٠٠٢.

(1) 21 - John , Meyer , "Globalization : Sources and Effects on National States and Societies , International Sociology ", June 2000.V.15 "2" PP233

(2) Carolion Moser " Gender Planning and Development" , theory , Practice & Training Routledge.London , 1993.

(3) John , Meyer , "Globalization : Sources and Effects on National States and Societies, International Sociology", Previous Reference , June 2000.V.15 "2" PP45

(4) Sara Suler, Woman Skin Deep ; "Feminism and the Post-Colonial Condition ", 1992 Chicago and London the University of Chicago Press, 1995-p-104

(5) Mathew, N.C (1978) "Man Culture and Women Nature". Women's Studies 7,55 , Recited in Hania M. Shalkany Women's Health Perception: A Necessary Approach to an Understanding of Health and Well Being in Monographs in Reproductive Health. No 2 1996.